Kurdish and Middle Eston Women's Organisation
KMEWO
ریکخراوی ژنانی کورد و روژهلات

Al-Nisa 15

عدد خاص عن:
عدم الدعم من الصرف العام

النساء

مجلة فصلية تصدرها منظمة النساء الكرديات والشرق اوسطيات

ايلول / سبتمبر / 2010

- **التحدي الآن هو ايجاد الحل الدائم**
  لين فيزرستون، وزيرة المساواة
- **تجربة مشروع سوجورنا**
  مقابلة مع جو كلارك وسورما حميد
- **مقابلة مع ندى: جيس سلفرستون و حنان بابكر**
- **الخيار الصعب: الفقر أو زيادة العنف**
  سلمى اقبال وحنانة صديقى، سوثهول بلاك سيسترس
- **الحقوق تنتزع بالمطالبة**
  هيثا هارفى، أمنستى أنترناشونال
- **الملاذ الآمن**
  بقلم مراي لاراسي، منظمة امكان
- **الفقر والعنف ضد النساء**
  كاثرين بريديك، رايتس أوف ووِيمن
- **قسوة القانون الأوروبي**
  عبدالوهاب همت
- **ماري تروي قصتها**

النساء

النساء العدد 15 ايلول / سبتمبر 2010

مجلة فصلية تصدرها منظمة النساء الكرديات والشرق أوسطيات

المحتويات

تمهيد:
لين فيزرستون، وزيرة المساواة

مقدمة:
سوسن سليم، مديرة منظمة النساء الكرديات والشرق أوسطيات

تجربة مشروع سوجورنا:
مقابلة مع جو كلارك وسورما حميد 2

مقابلة مع ندى:
جيس سلفرستون و حنان بابكر 4

الخيار الصعب: الفقر أو زيادة العنف
سلمى اقبال وحنانة صديقى، سوثهول بلاك سيسترس 5

الحقوق تنتزع بالمطالبة:
الحملة ضد 'عدم طلب الدعم من الصرف العام
هيثا هارفى، أمنستى أنترناشونال 7

الملاذ الآمن
بقلم مراي لاراسي، منظمة امكان 9

الفقر والعنف ضد النساء
كاثرين بريديك، رايتس أوف وويمن 11

قسوة القانون الأوروبي
عبدالوهاب همت 13

ماري تروي قصتها 14

اعزائي القراء والقارئات..

يسر منظمة النساء الكرديات والشرق أوسطيات أن ترسل اليكم هذا العدد من مجلة 'النساء'،عبر البريد الالكتروني، وذلك لصعوبة الحصول على الدعم المطلوب لطباعتها. سيكون هذا العدد مرفقا مع البريد الالكترونى، ويمكن الاطلاع عليه أيضا عند زيارة موقعنا على الانترنت (www.kmewo.org)..

تقع مسؤولية محتوى المقالات على عاتق كتابها. نشر المقالات في " النساء" لا يعني بالضرورة تأييدها من قبل المجلة. جميع المقالات المرسلة يجب أن تكون باللغة العربية، مع مراعاة الجوانب اللغوية إملائياً ونحوياً. للمجلة الحق في تلخيص المقالات، وعند الممانعة يرجى إدراج ملاحظة بذلك. يرجى أن لا يتجاوز عدد صفحات المقالة أو الموضوع ست صفحات قياسA4

رئيسة التحرير: حنان بابكر جيس سلفرستون
ترجمة: حنان بابكر
تصميم: خسرو سايا
عنوان المجلة في بريطانيا:

Caxton House
129 St John's Way
London N19 3RQ
Tel. 020 7263 1027
Fax: 020 7561 9594
Mob. 07748851125

Email: waviolence@ukonline.co.uk

Website: www.kmewo.org

LOTTERY FUNDED

تمهيـــد

ليـــن فيزرستـون : وزيرة المساواة

تخيلى إنك تعيشين فى خوف متواصل على سلامتك من تهديدات زوجك ...
الآن تخيلى أيضا عبء المعاناة الزائدة يضاف لهمومك ووحدتك فى بلد أجنبى لايوفر لك المساعدة !

هذه هى الحقيقة المرعبة للمئات من ضحايا العنف الأسرى اللآتى أتين لهذا البلد كزوجات، نتيجة ارتباط مدنى أو علاقة مثلية مع شخص آخر دائم الاقامة فى بريطانيا ..
فى اعتقادى، السياسة البريطانية لا تسمح للاشخاص الغير مقيمين بصفة دائمة التقديم للاعانات المالية أو التمتع بنفس الحقوق المكفولة للمواطنين والمواطنات البريطانيين أو من لديهم الحق فى الاقامة الدائمة فى البلاد..

لكنّ الحكومة البريطانية أيضا على علم بالصعوبات التى تعاني منها بعض ضحايا العنف الأسرى.. منذ نوفمبر 2009، ظلّ مشروع سوجورنا، مشروع وزارة الداخلية التجريبى، يساعد النساء المتعرضات للعنف الأسرى وليس لديهنّ الحق فى التقديم لطلب المساعدة المالية من الصرف العام. فى يوم 16/7/2010 أعلنت وزيرة الداخلية مد الفترة التجريبية للمشروع حتى نهاية مارس من العام القادم..
فى فترة الثمانى أشهر هذى منذ انشاء المشروع، 215 امرأة أعطيت الحق فى السكن فى منزل آمن (ملجأ) وكذلك الدعم المعيشى من موارد المشروع، 125 من بين هؤلاء لهنّ أطفال.
هذا يدلل مدى فعالية التجربة ويبرر لماذا انفقت وزارة الداخلية 1.5 مليون جنيه استرلينى فى تمويل هذا المشروع منذ انشاءه..

المشروع التجريبى يعمل على دعم النساء بتوفير أماكن للسكن لمدة شهر ويساعدهنّ بالمصروفات المعيشية..

يمكن توفير دعم مالى اضافى للنساء لمدة 20 يوم اضافية لو تقدمت لمؤسسة الحدود البريطانية (UKBA) بطلب للاقامة الدائمة تحت طائلة قانون العنف الآسرى...
المشروع التجريبى أيضا يقدم اعانة مالية للمنظمات الداعمة لضحايا العنف الأسرى وأطفالهنّ لتغطية أساسيات الحياة المعيشية..

الدعم المالى يقدم بواسطة منظمة ايفيز لاسكان النساء (Eaves Housing for Women)، وهى منظمة تقدّم خدمات مباشرة للنساء المتعرضات للعنف الأسرى منذ 2001.
معلومات وزارة الداخلية تظهر بانّ فى المتوسط، أقلّ من 1500 امرأة سنويا تقدّم للاقامة الدائمة تحت طائلة قانون العنف الأسرى. من بين هؤلاء حوالى 1 من بين 3 قالت انها تعاني الفقر. هذا يدلل بأن ما يقارب 500 ضحية سنويا من المقدمات للاقامة الدائمة تحت طائلة قانون العنف الأسرى قد يكنّ مستحقات للمساعدة والدعم حسب متطلبات المشروع..

هذا يظهر فقط عددية النساء اللآئى يحتجنّ لمثل هذا الدعم الذى يوفره المشروع التجريبى..

مشروع سوجورنا هو قصة عظيمة ناجحة ولكننا لن نعتمد على نجاحنا هذا ونمضى. التحدى الحقيقى الذى يواجهنا الآن هو ايجاد حل دائم لهذه المشكلة بحيث لا تجبر امرأة، طفل أو رجل أنفسهم على الاستمرار فى المعيشة فى اطار علاقات أسرية عنيفة.

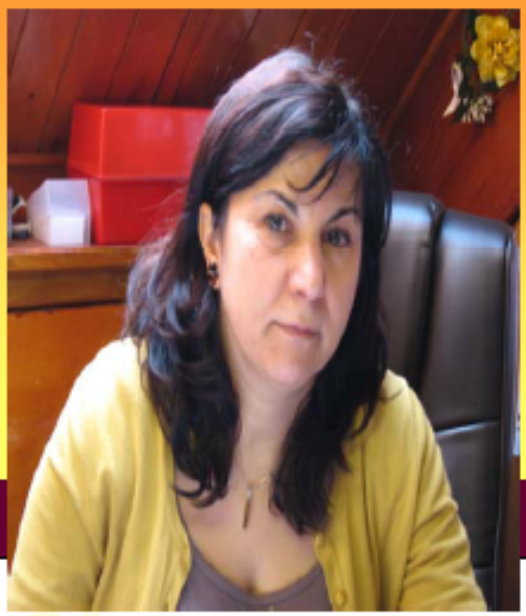

مقدمة

سوسن سليم : مديرة منظمة النساء الكرديات والشرق أوسطيات

يسعدنى تقديم هذا العدد الخاص من مجلة النساء والذى خصص عن الحملة ضد "عدم طلب الدعم من الصرف العام".

كل عام اعداد متزايدة من النساء تُقنع بواسطة الأسرة بالزواج ومرافقة ازواجهنّ لبريطانيا، مع وعود براقة بالسعادة، الصحة، منزل كبير وحياة امتع مما كنّ يعشنّ فى بلدانهنّ. فى معظم الحالات الحقيقة قد لاتكون مختلفة عن هذا كثيرا. ما ينتظر هؤلاء النساء هو الأستعباد، العنف والعزلة. والتى تجد فى نفسها الشجاعة وتغادر هذه العلاقة عادة ما تجد نفسها فى معاناة أشدّ وفقر، وطالما ليس لديها حق طلب الدعم من الصرف العام، لا يحق لها طلب الحماية من العنف الأسرى فى أحد المنازل الآمنة أو الملاجئ.

العديد ممن يطلبنّ مساعدتنا، هنّ من النساء حبيسات العنف الأسرى، واللآئي سيواجهنّ الفقر اذا حاولنا الهرب، بسبب عدم عدالة قوانين الهجرة، وعدم التزام الحكومة تجاه حل قضيتهنّ، لذلك قررنا بأن نساهم لحملة "عدم الدعم من الصرف العام" الموجودة أصلا.

هذا العدد الخاص من مجلة النساء يتم اخراجه بدعم ومساندة مجلس اللآجئين، لهم منا ألف شكر.
الشكر لجميع من ساهم من الناشطات فى حقوق النساء بالمشاركة فى هذا العدد من مجلة النساء، الذى يعطى صورة واضحة وجلية للوضع الذى تواجهه مئات النساء سنويا، اللآئى أتينّ لبريطانيا لمرافقة أزواجهنّ وتعرّضنّ للعنف ولكنهنّ حُرمنّ من طلب الدعم من الصرف العام الذى يمكنهنّ من الهرب من جحيم العنف. هذه المشكلة تواجه نساء من دول عديدة، ولكنها بالأخص تواجه النساء المهاجرات من
كردستان، الشرق الأوسط، شمال أفريقيا، آسيا والدول الأخرى.

أود ان اعبر عن شكرى الجزيل وتقديرى للشخصيات والمنظمات التى ساهمت فى هذا العدد. الشكر للين فيزرستون، نائبة البرلمان، ووزيرة المساواة. الشكر أيضا لجو كلارك و سورما حميد، من مشروع سوجورنا. الشكر موصول لهيثا هارفى، مديرة حملة ايقاف العنف ضد النساء، أمنستى أنترناشونال؛ حنانة صديقى، وسلمى اقبال، من ثاوثهول بلاك سيسترس. الشكر أيضا لكاثرين بريدك، كبيرة مستشارى القانون، رايتس أوف وومن؛ مراي لاراسي، مديرة، منظمة امكان، وجزيل الشكر خاصة

لمري وندى على شجاعتهنّ الفائقة فى اخبارنا بقصصهنّ.

أود ان أخص بالشكر أيضا عاملات منظمة النساء الكرديات والشرق أوسطيات، تحديدا جيس سيلفرتستون، موظفة التطوير، و حنان بابكر، موظفة النصح والتوعية، لمساهمتهنّ فى اخراج هذا العدد الخاص.

تجربة مشروع سوجورنا

مشروع سوجورنا هو الصوت الغير مسموع للنساء القادمات لبريطانيا للحاق بازواجهنّ. فى السابق، كان من المستحيل ايجاد مكان أمن لمثل هؤلاء النساء.

هذه المقابلة مع جو كلارك مديرة مشروع سوجورنا وسورما حميد الموظفة بملجأ ايفز لاسكان النساء قامت بها جيس سلفرستون وحنان بابكر من منظمة النساء الكرديات والشرق أوسطيات لحقوق النساء.

النساء: جو كلارك، هل يمكنك شرح خلفيتك العملية لنا وكيف تمّ التحاقك بمشروع سوجورنا المؤقت؟

جو كلارك: لقد عملت فى خدمات العنف الأسرى لمدة 28 سنة. وظيفتى الأولى بعد تربية أطفالى مع منظمة هارلو لدعم النساء (**Harlow Women's Aid**) فـــى أسيكس، ومنها ذهبت لمظمة باركن أند دقانام لدعم النساء (**Barking & Dagenham Women's Aid**) وكانت فى حالة انبثاق مع ايفس (**Eaves**). استمريت فى عملى هناك حتى نهاية العام الماضى عندما اوكلت الىّ مهمة ادارة مشروع سوجورنا المؤقت.

النساء: الدعم المالى لمشروع سوجورنا سينتهى بنهاية أغسطس 2010؟

جو كلارك: نعم، ونحن نأمل أن نسمع قريبا ماذا تقترح الحكومة الجديدة عمله.

النساء: وبالتأكيد أنتى تتمنين أن تستمر فترة الدعم المالى للمشروع، اليس كذلك؟

جو كلارك: بالتأكيد. جميع الناس والمؤسسات التى استفادت منه فى امسّ الحاجة لاستمراره.

النساء: لقد قمتى بادارة مشروع سوجورنا منذ نوفمبر 2009، هل فى اعتقادك انه مشروع ناجح؟

جو كلارك: لقد كان ناجحا جدا. لقد بدأ المشروع مهرولا، لأنه ومن اليوم الأول استقبلنا عدد كبير من الحالات العاجلة. المشروع مفتوح لاستقبال حالات من جميع مدن بريطانيا المختلفة. مؤكد هنالك مناطق نائية لم تسمع بالمشروع بعد، فمثلا، بالأمس تلقيت حالة رفدت الينا ولأول مرة من **Isle of Wight**. موظفة الخدمة الاجتماعية ذكرت بأنها ساعدت امرأة تايوانية أخرى فى الجزيرة وأنها تعتقد بان هناك مجموعة نساء تايوانيات، اتينّ عن طريق الجنس السياحى والانترنت، يتزوجنّ من رجال بريطانى الجنسية.

النساء: ماذا كان مصير النساء، الآتيات بفيزا كمتزوجات من مواطنين بريطانى الجنسية، الناجيات من العنف الأسرى من قبل؟

جو كلارك: فى فترة الخمسة الى العشرة سنوات الأخيرة، مشكلة النساء سجينات العنف الأسرى، صارت أسوأ بسبب قانون 'عدم الدعم من الصرف العام'. خلال العشرون سنة الماضية كانت عددية النساء الآتيات كزوجات لمواطنين بريطانيين قليلة. فى تلك الأيام كانت مؤسسة الخدمة الاجتماعية تسعد بتقديم المساعدة لهؤلاء النساء بسبب أنّ حالاتهنّ نادرة وتحدث فى فترات متباعدة. الآن نتصل بموسسة الخدمة الاجتماعية تقريبا كل أسبوع، لمحاولة ايجاد دعم للنساء تحت المادة 17 من قانون حماية الأطفال، والتى تنص على انه تقع مسئولة رعاية جميع الأطفال تحت سن 18 سنة على مؤسسة الرعاية الاجتماعية بغض النظر عن حالة الوالدين. ولكن تحت المادة 17، الخدمة الاجتماعية تهتم فقط برعاية الطفل وبكل بساطة قد تأخذه بعيدا عن أسرته لتوفر له الرعاية اللازمة، وترك الأم الرجوع لتلك العلاقة العنيفة القاهرة لحقوقها. هذا لا يحدث كثيرا، ولكن عندما يحدث نتضطر لمفاوضتهم ومخاطبتهم تحت طائلة قانون حقوق الانسان، حقوق الأم والاطفال التمتع بحياة أسرية معا.

النساء: هذا ما كان يحدث للنساء الناجيات من العنف قبل مشروع سوجورنا.

جو كلارك: نعم ولايزال ذلك مستمرا بسبب محدودية مشروع سوجورنا، لأننا فقط نساعد النساء القادمات بفيزا للحاق بازواجهنّ. نحن لم نتمكن من مساعدة النساء القادمات بفييز للدراسة أو زائرات أو باذن عمل. هؤلاء النساء لاتنطبق عليهنّ شروط أحقية المساعدة المحدودة جدا ويتركنّ حبيسات العنف.

النساء: هل يمكنك اخبارنا خطوة بخطوة حقيقة الاجراءات للمرأة المستحقة لخدمات مشروع سوجورنا؟

جو كلارك: لهذه المرأة سنجد لها مكان فى ملجأ. يجب ان تملأ فورم مؤسسة الهجرة والحدود البريطانية والذى نبعثه لها فى خلال 5 أيام لكى نؤكد استحقاقها للدعم المالى. موظفى وموظفات مؤسسة الهجرة والحدود البريطانية ممتازون وغالبا ما يرجعون الينا فى خلال يوم أو يومين باجابة نعم أو لا. بعدها ال5 أيام الأولى تضاف ل 15 يوم عمل اضافية، والتى خلالها يعمل الملجأ المساعد على توفير محامى هجرة، وف جمع الأدلة الداعمة لطلبها للاقامة الدائمة تحت طائلة قانون العنف.

بعض النساء تأتى بالمعلومات والأدلة الداعمة المطلوبة، تقرير البوليس والطبيب وخلافه. الأخريات، مثلا، اللآتى كنّ سجينات سيأتينّ بلا أدلة داعمة بالمرة. بعض النساء تركنّ معزولات تماما من المجتمع، لا يتحدثنّ اللغة الانجليزية، وليست لديهنّ معرفة بالنظام ولا بحقوقهنّ. يصعب جدا جمع أدلة لمثل هؤلاء النساء. فى بعض الاحيان قد يكنّ قد زرنّ الطبيب أو الزائرة الصحية وربما لاحظا اورام أو انتفاخ أو آثار غير عادية وقد يكتبوا تقريرا طبيا بذلك. نحن نكتب خطاب داعم مبنى على عملنا فى مجال العنف الأسرى ويمكننا القول بأن المرأة حضرت الينا وكل الدلائل تشير الى أنها هاربة من العنف. قد نسعد جدا اذا كان للزوج سوابق عنف أسرى لأن هذا يدعم قولها ويدفع طلبها للأمام. دليل آخر ممتاز فى دعم طلبها هو لو ان المعتدى كان قد وقع تعهد من قبل بعدم الاعتداء عليها أو ضربها مرة أخرى.

فى كل الأحوال سيكون للمرأة 15 يوم عمل لتجد محامى وتسلّم ادلتها و20 يوم عمل اضافية بينما هى فى انتظار قرار وزارة

الداخلية.

النساء: ماذا سيحدث للمرأة لو أن الدعم المالى لها أنتهى ولكنها لم تتحصل على قرار بعد؟
جو كلارك: حسنا، سنرجع الى أن نكون مبدعين فى طلب الدعم المالى لها. وويمنس أيد (**Women's Aid**) عندهم سياسة قوية وصلبة فى عدم ارجاع أى امرأة. نحن دائما فى حالة تسوّل لطلب اعانة لمثل هؤلاء النساء واللا سيظلّنّ حبيسات العنف.

النساء: من الغريب أن نسمع بأنّ فى عام 2010 هناك من يقومون بالتسوّل لدعم النساء للبقاء فى ملجأ لحمايتهنّ من العنف الأسرى. من المدهش سماع بأنّ الدعم الحكومى القوى المستمر غير متوفر لمساعدة النساء الهاربات من العنف الأسرى.
جو كلارك: مدهش حقيقة. فى اعتقادى بأن ممثلى وممثلات البرلمان يتناسون بان النساء والاطفال الذين يتهددهم الخوف من العنف الأسرى، هم أناس حقيقيين موجودين وليسوا احصاءات..

النساء: هل تقدمون أى نصح أو دعم نفسى لهؤلاء النساء؟
جو كلارك: نحن تقوم بتقديم خدماتنا حسبما يتناسب مع احتياجات هؤلاء النساء. نحن نعرف بأنّ تجربة العنف الأسرى صادمة وربما تستغرق الكثير من وقتهنّ لحين ان يستطعنّ مواجهة ما حدث لهنّ والحديث عنه. لكن، بينما هنّ بمشروع سوجورنا هنّ بحاجة للتركيز حول تقديم طلباتهنّ وفى نفس الوقت نحن نستطيع مساعدتهنّ بتقديم الدعم النفسى بمركز اسكارلت لمن تشاء.

النساء: حدثينا عن تجربة امرأة حققت نتيجة ايجابية عن طريق مشروع سوجورنا بعد أن تسلمت قرار ايجابى بالسماح لها بالاقامة الدائمة فى بريطانيا؟
جو كلارك: بمجرد اتخاذ القرار، هذه المرأة تستحق التقديم للدعم من الصرف العام، ويمكنها التقديم للاسكان الشعبى. لو أن لها أطفال، يمكنها الذهاب للسلطة المحلية (**Local Authorities**) والتقديم للسكن على أساس أن لا سكن لها ولأطفالها (**homeless**). النساء اللائى ليس لهنّ أطفال لابد ان يبحثنّ عن سكن للايجار فى سوق القطاع الخاص. المشكلة فقط ايجاد مقدّم الايجار (**deposit**).

النساء: معنى ذلك، عندما تخرج المرأة من مشروع سوجورنا قد تواجه بعض النقص فى الدعم المالى؟
جو كلارك: نعم، ولكنّ النساء الخارجات من مشروع سوجورنا مثلهنّ مثل النساء الخارجات من أى ملاجىء الحماية من العنف الأسرى أخرى. هنالك دعم قليل جدا ونقص فى الاسكان الشعبى.

النساء: هذا وضع حرج حقا. هل يمكنك اخبارنا عن ماذا يحدث للمرأة التى لم يحقق طلبها للاقامة الدائمة النجاح؟
جو كلارك: معظم النساء يتقدمنّ بطعن ضد القرار ولكنّ هنالك عجز مادى. احدى النساء هنا قدّمت لذلك، فى ابريل المنصرم، ولكنهم أخبروها بأنّ المحكمة لسماع حالتها ستنعقد فى أغسطس. هذه المدة لن يغطيها مشروع سوجورنا. بعض النساء قد يخترن التقديم للجوء.

النساء: نعم، احدى النساء، اللائى لم يحصلنّ على نتيجة ايجابية اتصلت قريبا بمنظمة النساء الكرديات والشرق أوسطيات للمساعدة فى دعم طلبها للجوء. هذه المرأة شاكرة للمساعدة التى وفرها لها مشروع سوجورنا ولكنها صارت عرضة للخطر فى نهايته. قصتها كلاسيكية لامرأة فى وضع حرج، اجبرت على الزواج عندما كانت فى الخارج، وبمجرد حضورها لبريطانيا واكتشاف بان زوجها يمارس الجنس السادى، حاولت الهرب منه، وللأسف طلبها للأقامة الدائمة تحت طائلة قانون العنف الأسرى رُفض واضطرت للتقديم للجوء. هى من أسرة عراقية تقليدية جدا وأخوها تحديدا لم يتفق معها فى ترك زواجها واشانة "شرف" الأسرة. ولكنّ عندما قدّمت للجوء وُجهت بالذهاب خارج لمدينة لم تسمع بها من قبل، ليس لديها فيها معارف لمساعدتها، فقبلت عرض بالمساعدة المالية من رجل تعرّفت عليه فى مكتب البريد، وفر لها السكن فى شقة قرب منزل أسرته، بشروط لانعرفها. ولكننا متأكدين بأنّ هذه المرأة تحديدا شعرت بأنّ الخيارات أمامها معدومة.
سورما حميد: النساء القادمات من الشرق الأوسط أو أسيا لا يستطعنّ الرجوع للبلدان التى أتينّ منها لأنهنّ متهمات باشانة "شرف" عائلاتهنّ. مثلا، لو أنّ امرأة كردية رجعت لبلدها كمطلقة، فى أغلب الأحوال ستزوّج لآى رجل آخر لحفظ "شرف" العائلة.
ما أود قوله هو، مشروع سوجورنا هو الصوت الغير مسموع للنساء القادمات لبريطانيا للحاق بازواجهنّ. فى السابق، كان من المستحيل ايجاد مكان أمن لمثل هؤلاء النساء.

النساء: نعم، مؤكد مشروع سوجورنا ملأ الفراغ الشاغر من قبل. مهما يكن، يمكننا استحضار حالة من حالات احدى النساء اللآئى أتين للحاق بأزواجهنّ، وطلبت لدعم منظمة النساء الكرديات والشرق أوسطيات، والتى لم ترغب فى المخاطرة بترك علاقتها مع زوجها العنيف لخوفها من رفض طلبها للأقامة الدائمة. لم ترغب فى المخاطرة بعدم فهم وزارة الداخلية لمشاكلها التى ستواجهها لو أنها أجبرت على الرجوع لبلدها.
جو كلارك: أى امرأة تغادر عنف علاقتها الزوجية لابد أن تضع فى اعتبارها المخاطر التى ستواجهها لمجرد ترك هذه العلاقة والتى قد تكون فى كبر حجم لو أنها تحملت العنف. بالتأكيد، الخطورة تكون أكبر لامرأة مواجهة بالارجاع القسرى لدولة قد تقتل فيها، ولكن فى كل الأحوال أى امرأة تعيش تحت ظل علاقة عنيفة فى امكانها موازنة المخاطر المحيطة بها، ولكن طالما ان المرأة فى ظل النظام هنا فرص سلامتها أعلى، فهى فى مأمن.

النساء: هل تعتقدى النساء القادمات لبريطانيا على علم بحقوقهنّ؟
جو كلارك: بالتأكيد لا.

النساء: كيف فى اعتقادك تصبح المرأة على دراية بحقوقها؟ مثلا، امرأة شرق أوسطية آتية لبريطانيا بمعرفة محدودة باللغة الانجليزية، متزوجة من رجل لاتعرف الكثير عنه، واكتشفت انه عنيف. كيف لها بمعرفة وايجاد مخرج؟

سورما حميد: احدى السيدات التى أعمل على مساعدتها هنا سمعت شخص غريب فى الشارع يتحدث لغتها وأوقفته وأخبرته بما حدث لها. أخذها لمنظمة تعمل مع الناجيات من العنف الأسرى. فى بعض الاحيان الجيران قد يتصلوا بالبوليس. أو لو أن هنالك أطفال متعرضين للعنف ربما ذلك يثير انتباه الاساتذة الى ما يجرى فى تلك الأسرة.

جو كلارك: بعض الأحيان القابلة قد تلاحظ بعض الجروح المثيرة للشك. ولكن المشكلة عادة النساء القادمات للحاق بأزواجهنّ يكنّ معزولات ولا يتحدثنّ اللغة الانجليزية.
سورما حميد: نعم، اللغة هى المشكلة الحقيقية الكبرى.

النساء: هل فى اعتقادك ان النساء يلجأنّ لدعم مشروع سوجورنا لأنهنّ فى حوجة لتعديل وضعهنّ الهجرى أو ان هدفهنّ الأساسى هو الهرب من العنف الأسرى؟

جو كلارك: الهرب من العنف الأسرى. معظم النساء لا علم لديهنّ بأنهنّ فى حاجة لتعديل وضعهنّ الهجرى.

سورما حميد: المرأة الآتية لمرافقة زوجها وهى سعيدة فى زواجها تعرف بأنّ اقامتها ستعدّل بعد مرور الفترة التجريبية المحددة بواسطة وزارة الداخلية. من يأتين لمشروع سوجورنا هنّ مضطرات لذلك بسبب تعرّضنّ للعنف الأسرى حقيقة.

النساء: لو أنّ مشروع سوجورنا استمرّ هل سيكون بامكانه مساعدة النساء الأخريات القادمات لفترات قصيرة؛ كالدراسة، الزيارة أوالسياحة، وليس لهنّ الحق فى الدعم من الصرف العام، ولم يشملهنّ دعم المشروع الحالى؟

جو كلارك: احصاءاتنا أخبرتنا بأن هنالك نساء عديدات يظلّن حبيسات العنف لأن مشروع سوجورنا لم يستطع تقديم المساعدة لهنّ. مستقبل المشروع والشكل الذى سيتخذه يعتمد كثيرا على قرار وزارة الداخلية.

نحن نقول بأنّ المشروع يحتاج لتوسيع خدماته لتشمل جميع النساء اللآئى لايحق لهنّ الدعم من الصرف العام واللآئى يحاولنّ الهروب من العنف، وأيضا، هنالك احتياج لتوفير وقت أكثر لتجميع المعلومات والأدلة الكافية لدعم طلب المرأة للاقامة الدائمة.

النساء: شكرا جزيلا لكما، وعلى اقتطاع جزء من وقتكما الثمين اليوم.

ندي تروي قصتها

ندي جاءت لبريطانيا لمرافقة زوجها فى فبراير 2010 وهذه هى قصتها

النساء: هل يمكنك اخبارنا عن نفسك وعن كيف كانت طفولتك؟

ندى: أنا واحدة من بين ثمانية أطفال لعائلة بسيطة محافظة ... لي أختان و5 أخوان ... أنا أصغرهم .. عشنا طفولة سعيدة طبيعية وحياتنا كانت عادية ..

النساء: هل كنتى تتطلعى للسفر والعيش خارج موطنك الأصلى؟

ندى: لم اتطلع للعيش خارج بلدى وكنت أعتقد بأننى سأظل أعيش هنالك طوال حياتى...

النساء: أين والى أى مرحلة واصلتى تعليمك؟

ندى: قضيت كل مراحل دراستى هناك حتى المرحلة الثانوية.. حيث حصلت على دبلوم فى التجارة الخارجية..

النساء: هل كنتى تعملين قبل مجيئك لبريطانيا؟

ندى: نعم، كنت أعمل بشركة استيراد وتصديركمساعدة رئيس ادارة ...

النساء: ما الذى أتى بك لبريطانيا؟

ندى: أتيت لبريطانيا فى فبراير 2010 للحاق بزوجى .. لقد قابلت هذا الرجل الذى يحمل الجنسية البريطانية فى موقع تعارفى على شبكة الأنترنت.. بعدما تعارفنا أتى هو لزيارة أهلى وخطبتى .. عندما قابل أهلى كان مؤدبا وودودا.. وبعد موافقة أهلى قبلت الزواج منه .. فى خلال أسابيع تزوجنا وكل شىء تمّ على ما يرام .. بعد شهر رجع زوجى لبريطانيا .. وظل يتصل بى باستمرار حتى سفرى للحاق به بعد شهرين ..

النساء: ما هى الأسباب وراء فشل زواجك؟

ندى: تفاجئت عند وصولى لمطار هيثرو عندما قال لى عامل الهجرة بأن زوجى قد قام بمصادرة حقى فى العودة لهذا البلد لسبب فشل الزواج .. وقع علىّ هذا الخبر كالصاعقة، ولم أصدقهم وقلت لهم لابد ان هناك خطأ ما .. قلت لهم أنا لازلت زوجة هذا الرجل وهو لم يطلقنى وأنا لم أطلب الطلاق ... حتى هذه اللحظة لا أعرف الاسباب الحقيقية لفشل زواجنا، لم يتصل بى أو بأهلى لأخبارنا عدم رغبته فى استمرار الزواج.. لم أحظى منه بكلمة أو أى تبرير لما فعله بى .. أعتقد بأن نواياه كانت الزواج بامرأة يأتى بها من خارج بريطانيا .. ليس لها معارف أو أصدقاء، ليس لديها معرفة بالبلد، اللغة والنظام البريطانى، لكى تكون معزولة، ويقوم هو بالتحكم بها، باستغلالها واستغلال جهلها بنظام البلد وعمل أى شىء بها دون علم وتدخل أى شخص أو جهة..

النساء: ماذا حدث بعد ذلك؟ ندى: بعد 3 أشهر من وصولى لبريطابيا أخبرنى زوجى بأنه ينوى زيارة بلده، ولكننى لن استطيع الذهاب معه، ولكن يمكننى السفر لبلادى لزيارة والدتى وأخواتى وأخوانى.. اشترى لى تذكرة للسفر.. وعدنى باللحاق بى بعد 10 أيام والرجوع لبريطانيا معا .. لم يحضر كما وعدنى .. قلقت عليه ورجعت لمواصلة حياتى .. ولكن عامل الهجرة ذكر لى باننى لا استطيع دخول البلاد كما ذكرت قبلا

عند عودتى للبلاد أخبرنى عامل الهجرة بمطار هيثرو، أنهم تسلموا فاكس من زوجى بأننى لن أعود بسبب فشل زواجنا .. لم أصدقهم وصرت أبكى وقلت لهم "هذا غير صحيح"..

النساء: ما هى فى اعتقادك الأسباب التى جعلته يقوم بالغاء فيزا دخولك للبلاد ومصادرة حقك فى الاقامة معه؟

بالطبع لا أدرى الأسباب الحقيقية ولكن فى اعتقادى هذا الرجل له مشاريع جنسية غير معهودة، ولا أعتقد بأنها طبيعية، حاول تطبيق بعضها علىّ واغتصبنى من الخلف مرارا ولكننى تألمت كثيرا منها لتسببها الأذى البليغ بصحتى الجسمانية والنفسية.. بالرغم من رؤيته لحالتى الصحية لم يأخذنى للطبيب.. علما بأن هذا الرجل قد أخذنى لزيارة الطبيب بمجرد وصولى لطلب حبوب منع الحمل .. لم أستطع الذهاب للطبيب بنفسى نسبة لما كنت أعانيه من آلام ونزيف حاد، عدم معرفتى بمكان الطبيب، ليس لدى مفتاح للمنزل، ولانقود، ولا أعرف اللغة الانجليزية...

النساء: بدأتى اجراءات التقديم للسماح لك بالاقامة الدائمة فى هذه البلاد بسبب التعرض للعنف المنزلى، ماهى الأسباب التى تمنع رجوعك لبلدك؟

أنا نشأت فى قرية صغيرة تقليدية وبأسرة محافظة جدا، لم يتقبلوا الطريقة الغير معهودة التى تعرفت بها على هذا الرجل على الأنترنت، ولكنهم قبلوا زواجى منه بعد ملاقاتهم له ومعرفتهم بامكانياته المادية. تزوجت لمدة أشهر قليلة ولو رجعت لهم من دون زوجى أو حتى لو ذكرت لهم بأنه طلقنى، لن

يتفهموا هذا الوضع، وسيقع اللوم علىّ بأننى لابد قد فعلت أمرا كبيرا استحق ما فعله بى زوجى، وربما يقتلوننى لأننى جلبت لهم العار. سيكون كل همهم التخلص منى، لأننى لن أعيش حياة حرة كما فى السابق، لن استطيع مواصلة دراستى أو العمل أو الزواج مرة أخرى أو حتى رؤية أحد من أهل القرية ... فى مثل هذه الحالات تلام المرأة خاصة وأن زوجى لم يذهب لأهلى حسب التقاليد والعادات وطلقنى منهم بعد ذكر الأسباب ...

النساء: بماذا تنصحين امرأة ترغب فى الزواج من رجل تعرفت عليه فى الأنترنت؟

أؤمن بأن أى امرأة لها شخصيتها المتفردة ولها حرية القرار والاختيار ولكنّ نصيحتى لك أن لا تقدمى على زواج كهذا، خاصة لو كان هذا الشخص يعيش فى بلد آخر غير بلدك، جنسيته مختلفة عن جنسيتك، ربما تكون اللغة مشتركة ولكن اللهجة مختلفة ... الفرص التى يتيحها الأهل للشباب خاصة فى الدول العربية والاسلامية للتعارف الفعلى قبل الزواج بسيطة وقصيرة جدا .. يجب الحرص الشديد على جمع المعلومات المتكاملة عن هذا الشخص من مصادر مختلفة. يجب توفير الضمانات اللازمة لعدم استغلال وضعك الهجرى وأمرك القيام بعمل أشياء ضد ارادتك وتهديدك بارجاعك لبلدك وابتزازك لضعف وضعك الهجرى وعدم درايتك بنظام البلد. على سبيل المثال، هذا الرجل الذى تزوجت منه كذّب علىّ فى معظم المعلومات الخاصة به. فقد أخبرنى قبل الزواج بأن عمره 42 وأنه عازب لم يسبق له الزواج، أنه رجل أعمال يمتلك شركة تاكسى، منزل ومطعم. فى حقيقة الأمر هذا الشخص عمره 53 ومتزوج مرتين قبلى ومطلّق. زوجته الأولى انجليزية، له منها 3 أطفال، أصغرهم فى مثل سنى. الزوجة الثانية هى من دولة أخرى، عرفت أنها كانت صغيرة السن وربما كان عمرها 18 عاما، ولكن بعد ولادتها للطفلة التى تبلغ من العمر عامين الآن وتعيش مع زوجى، أرجعها لأهلها ولا أحد يعرف عنها شىء بعد ذلك. بعد زواجنا ولحاقى بزوجى هنا، بدأت تتكشف لى حقائقه، عرفت بأنه يعيش مع ابنة أخته التى تقوم برعاية ابنته من زوجته الثانية، وهى التى تمتلك المنزل والمطعم وشركة التاكسى. وعندما حاولت التحقيق فى الأمر معه أخبرنى بأنه نقل لها الملكية.

الزواج هو مسئولية كبيرة وشراكة بين شخصين متكافئين، يجب ان يسودها بينهما الحب، الاحترام والصدق والصداقة، والانترنت تحجب عنك حقائق الأشياء، يجب ان تعطى المرأة نفسها فرص أكبر للتعارف قبل الاقبال على الزواج.

النساء: ما هى خطتك المستقبلية اذا سُمح لك بالاقامة هنا؟

ندي: أود تسليح نفسي بمعرفة اللغة الانجليزية، والتسجيل بالجامعة لدراسة الخدمات الاجتماعية.

الخيار الصعب: الفقر أو زيادة العنف؟

بقلم:

سلمى اقبال و حنانة صديقي

(Southall Black Sisters)

فى بريطانيا، كل عام مئات من النساء المهاجرات المنتميات لأقليات عرقية غير أوروبية، تواجه العنف الأسرى من أزواجهنّ، رفقاءهنّ أو أسرهنّ. للغالبية وضعهنّ الهجرى الغير مُؤمن، بسبب أنهنّ مواطنات ليست لديهنّ الاقامة الدائمة فى البلاد، يتطلب منهنّ الالتزام بشرط اللا يتقدمنّ بطلب لدعم الدولة المالى والسكنى فى العامين الأولين من دخولهنّ للبلاد لمرافقة أزواجهنّ .الألتزام بهذا الشرط يعنى بأن بعض النساء يظلّن سجينات العلاقات العنيفة، مجبرات على الاختيار بين أمرين صعبين؛ الهرب من العنف ومواجهة الفقر والارجاع القسرى لبلدانهنّ التى أتينّ منها أو الاستمرار فى العيش فى منازل أزواجهنّ وتحمُّل عنفهم حتى ولو أودى بحياتهنّ.

قوانين الهجرة هذى، كان لها ولايزال آثار مدمرة على النساء اللآئى قدمنا حديثا المتعرضات للعنف المبنى على الجندر. بغض النظر عن الوضع الهجرى، النساء الناجيات أو هاربات من العنف والقهر يحتجنّ لمعرفة أن هنالك مكان آمن سيعشنّ فيه وستكون لديهنّ موارد مالية لتأمين معيشتهنّ. هؤلاء النساء بحاجة ماسة لسكن عاجل، دعم عملى وعاطفى وتوفير الحماية لهنّ. ولكنّ، النساء المصنفات بواسطة سلطات الهجرة بأن لايحق لهنّ التقديم لدعم الدولة المالى والسكنى لا يحق لهنّ الدعم من السكن العاجل، الذى يشمل المنازل الآمنة أو الملاجىء بسبب عدم استحقاقهنّ للاسكان الشعبي والدعم المالى وأى دعم حكومى آخر. معظم الملاجىء هى منظمات طوعية تعمل بموارد محدودة جدا. هذى الملاجىء تعتمد فى تسيير وادارة عملها على الدخل الوارد من الايجار، لذلك معظمهم يرفض قبول حماية النساء ذوات الوضع الهجرى الغير آمن. من الخطأ تعريض هذه الملاجىء ومقدمى الخدمات المعانية ماليا أصلا لمواقف محرجة، باجبارها على التنكر لأهدافها السامية الأساسية التى نشأت من أجلها، وهى حماية النساء من جحيم العنف، بسبب خلل فى نظام الهجرة البريطاني.

لمعظم النساء، وضعهنّ الهجرى الغير آمن يصّورهنّ كضعيفات جدا ويضاعف هذا مقدرتهنّ على تحمُّل كل أنواع العنف التى تقع عليهنّ. يمكن للأزواج مرتكبي العنف استغلال وضع النساء هذا بتعريضهنّ لأنواع متطرفة من العنف، الحبس والعزلة الاجبارية، التى تتم عادة بدون رحمة. معظم جناة العنف يعرفون تماما بأن متطلبات الوضع الهجرى لهؤلاء النساء يجعلهنّ عاجزات عن تقديم شكاوى ضدهم للسلطات المسؤولة، للخوف من ارجاعهنّ للبلدان التى أتين منها، والتى تقوم حكوماتها ومجتمعاتها بمعاقبة المرأة المطلّقة أو منفصلة عن زوجها.

لما يقارب العشرون عاما، ظلت منظمة سوثهول بلاك سيسترس فى قيادة حملة الغاء متطلبات قانون 'عدم طلب الدعم من الصرف العام' بواسطة النساء المتعرضات للعنف المبنى على الجندر. فى البداية قمنا برفع هذا الأمر الى اللجنة المختارة للشئون الداخلية فى عام 1992، عندما رفعنا أيضا موضوع النساء المهاجرات المحاصرات فى داخل زيجات عنيفة نتيجة متطلبات قانون الهجرة الذى يشترط وضعهنّ فى فترة اختبار لمدة عام قبل السماح لهنّ بالتقديم للاقامة الدائمة. واذا انفصلنّ عن أو غادرنا ازوجهنّ يُواجهنّ بالعودة القسرية لبلدانهنّ. لقد وضعنا حجة بأن شرط 'العام الواحد' يُلغى، لمنع النساء مواجهة الخيار الصعب ما بين العنف الأسري أو العودة القسرية؟

فى عام 1999، نجحنا فى تحقيق بعض التنازل للنساء ذوات الوضع الهجرى الغير آمن والمتعرضات للعنف الأسرى بأن يبقين فى بريطانيا. هذا قد ضُمّن فى قانون الهجرة لعام 2002. ولكن، فى عام 2003، شرط الفترة الاختبارية تغير من

عام واحد الى عامين، وبالتالى تمديد الفترة التى تمنع المرأة مغادرة العلاقة العنيفة للخوف من الفقر. ولكننا استمرينا فى حملتنا ضد هذا القانون. فى عام 2004، حاولنا ادخال تعديل لقانون العنف الأسرى، الجريمة والضحايا، باستثناء النساء الناجيات من العنف الأسرى من شرط عدم طلب أي مساعدة مالية أوسكنية. بالرغم من دعم السياسيين من مختلف الأحزاب لهذا التعديل، رفضت الحكومة تبنيه لأسباب تتعلق بتناقضها مع مصداقية نظام اعانات الضمان الاجتماعي وقوانين الهجرة. ولكن، تحت ضغوط حماية ضحايا العنف الأسرى، قاموا بتوظيف بعض المال قصير الأجل، من ما يعرف (بمال الملاذ الأخير) واعطاءه لمنظمة عون النساء (Women's Aid)، والذى استعمل بسرعة شديدة لدعم النساء المحتاجات ماليا.

فى 2007، أنشأت منظمة ساوثهول بلاك سيسترس تحالف 'حملة الغاء عدم السماح بطلب الدعم من الصرف العام'، والذى ضمّ 30 منظمة حقوق انسان ومنظمات نسوية قائدة، من ضمنها أمنستى أنترناشونال، مركز الموارد النسوية (Women's Resource Centre)، منظمة ملجأ (Refuge)، Imkaan، (Women's Aid) منظمات عون النساء: بانجلترا، اسكتلندا وويلز. عندما امتدت الحملة للمطالبة باستثناء جميع النساء المتعرضات للعنف المبنى على الجندر، من شرط عدم التقديم للاعانة من الصرف العام، ليشمل النساء المهرّبات عبر الحدود (trafficked) والعاملات داخل المنازل الآتيات من دول ما وراء البحار، وجدت الحملة دعم منظمتى برنامج بوبي (Poppy Project) وكاليان (Kalayaan). نشاطات الحملة شملت مناشدة: البرلمان، وممثلى الشعب في البرلمان، والوزراء والمسؤولين الرسميين، حملات كتابة عرائض احتجاجية عرض الموضوع فى وسائل الاعلام وأى وسائل أخرى متاحة.

فى ديسمبر 2009، قامت وزارة الداخلية أخيرا بتمويل مشروع تجريبى لمدة 3 أشهر، تمنح فيه المساعدة بالسكن والنفقات المعيشية للمتضررات من العنف الأسرى لمدة 40 يوما فقط، على ان يتقدمنّ بطلب للاقامة الدائمة تحت طائلة قانون العنف الأسرى. وكنا قد رفضنا اقتراحات أخرى لوزارة الداخلية من قبل والتى تنص بدفع متأخرات مالية محدودة على أساس أن النساء يحتجنّ دعم مالى مقدما ليشجعهنّ الهرب من العنف.

بالرغم من أن المشروع التجريبى، المتعارف عليه باسم مشروع سوجورنا، تحت اشراف ايفيس لاسكان النساء (Eaves Housing for Women)، له سيئات بسبب عدم تقديمه الدعم المالى للفترة قبل أو بعد ال40 يوم، ولا يقبل كل ضحايا العنف الأسري، ولكنه يمثل انتصار ساحق لحملة 'لا لعدم السماح بطلب الدعم من الصرف العام'. قامت الحكومة بتمديد فترة المشروع 3 مرات، وسنقوم بمراقبته وتقييمه للتأكد من استمراره كمشروع دائم قابل للتطور.

فى الوقت الحالى، سنستمر فى حملتنا بالمطالبة بتعديل قانونى للتأكد من أن أى امرأة تتعرض للعنف هى معفاة من متطلبات عدم طلب الدعم من الصرف العام. فى يوم 16/7/2010 قامت وزيرة الداخلية، تريزا ميى، مسئولة حكومة التحالف الجديدة، باعلان تمديد المشروع حتى نهاية مارس 2011. كما التزمت بايجاد حل دائم للمشكلة. هذا بالتأكيد هو النصر الحقيقى للحملة.

منظمة النساء الكرديات والشرق أوسطيات (KMEWO)

تقدم خدماتها للنساء وخاصة الناطقات بالكردية والعربية فى شمال وجنوب شرق لندن فى المجالات التالية:

- **الاستماع الى مشاكلك فى سرية تامة ومن وجهة نظرك وبدون اية أحكام مسبقة.**
- **تقديم المعلومات اللازمة لحل مشاكلك وشرح الخيارات المتوفرة لك.**
- **الاتصال بمؤسسات الدولة المعنية بالمساعدة والخدمات.**
- **مرافقتك عند المقابلات وتوفير الترجمة الضرورية لشرح مشكلتك.**
- **البحث لك عن مكتب محاماة فى حالة احتياجك الى نصائح قانونية.**
- **كتابة رسائل لشرح مشكلتك والدفاع عن موقفك.**
- **تقديم النصح والارشاد اللازم لحصولك على فرص التعليم، السكن والعمل.**
- **تقديم الدعم والمساندة العملية فى حالة تعرضك للختان، العنف المنزلى، الزواج الاجبارى والتهديد بقتل "الشرف".**

يمكنك الاستفادة من الخدمات الأخرى للمنظمة وهى:

الرجاء الاتصال بالارقام التالية:

مكتب شمال لندن Archway

Tel: 020 7263 1027

مكتب جنوب شرق لندن Southwark

Tel: 020 7708 0057

توجد خدمات اتصال 24 ساعة يوميا: 07748851125

البريد الالكترونى: waviolence@ukonline.co.uk

فى الحالات الطارئة اتصلى ب 999

الحقوق تنتزع بالمطالبة:
الحملة ضد " عدم التقديم لطلب الدعم من الصرف العام" "

هيثا هارفي- أمنستي أنترناشونال، فرع بريطانيا

قانون عدم تقديم طلب للمساعدة من الصرف العام هو واحد من قوانين الهجرة التى تملى على المهاجرة لبريطانيا بفيزا مؤقتة أو مشروطة كمن أتت لمرافقة زوجها، للعمل أو للدراسة، أو موجودة بطريقة غير شرعية، فى هذه الحالة "لا يحق لك التقديم للمساعدة المالية والسكنية من الصرف العام". الدعم من الصرف العام يشمل منافع السكن ودعم الدخل. يصبح هذا مشكلة عندما تتعرض امرأة للعنف الأسري، وتود الهرب لملجأ، فى أغلب الأحوال سيرفض الملجأ استقبالها. ليس خطأ الملجأ – هذا لأن الملاجيء تعمل على أساس أن اقامة المرأة فيه تتكفل بها الحكومة من منافع السكن ودعم الدخل.

ما هى متطلبات قانون عدم تقديم طلب المساعدة من الصرف العام ولماذا يعتبر مشكلة؟

كمنسقة حملات فى منظمة كبيرة كالفرع البريطانى لأمنستى أنترناشونال، أجد نفسى بعيدة عن معاناة موظفي الصفوف الأمامية اليومية فى محاولة ايجاد الدعم للمرأة الهاربة من العنف ولكنها مقيدة بواسطة قانون 'عدم طلب الدعم من الصرف العام'. على الرغم من ان الحالات التى تواجه هذا القانون هى من الحالات المأساوية، المزعجة والمغضبة من بين حالات العنف ضد النساء، ولكن، عدم العدالة والقسوة الغير ضرورية و موقف الحكومة تجاه هؤلاء النساء يُحيّرنى ويُغضبنى. لذلك سعدت ببدء عملى بأمنستي، لايجاد بأن أحد أهداف حملة 'لا لعدم السماح بطلب الدعم من الصرف العام' الأساسية هو الحصول على استثناء من القانون للنساء الهاربات من العنف. كان لى شرف العمل مع المجموعات النسوية اللائى يعملنّ مباشرة فى هذا الموضوع ويقدنّ حملة ضده لسنوات وسنوات.

نقطة البداية كانت الحاجة لأستعمال "معلومات مبنية على البراهين" وبالعمل مع سوثهول بلاك سيسترس، استطعنا عمل بحث أولى نتيجته كتبت فى تقرير بعنوان "عدم السماح بطلب الدعم من الصرف العام تعنى عدم الأمان: فشل الدولة فى حماية النساء من العنف". من النتائج التى توصل لها التقرير هو أن تطبيق هذا القانون يعنى بأن بريطانيا فشلت فى تحقيق التزاماتها فيما يتعلق بأتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة جميع أشكال التمييز ضد النساء (سيداو). أعرف بأن هذا معروف للجميع ولكن أمنستى هى منظمة تعنى بحقوق الأنسان وكونها تكتب هذا رسميا فى تقرير يُرجع له، تمنيت أن يساعد كثيرا. قمنا بتدشين التقرير فى يوم القس جورجس الماطر بالبرلمان فى أبريل 2008. تمكن العديد من داعمى الحملة ضد "عدم السماح بطلب الدعم من الصرف العام" مثل مركز موارد النساء، وسوثهول بلاك سيسترس وآخرين الحضور واحضار مجموعات من النساء من جميع أنحاء بريطانيا للاحتجاج أمام مبنى البرلمان، والأمطار لاتزال تهطل بغزارة وبعدها دخلوا لحضور الاجتماع مع السلطات الرسمية وعضوية البرلمان أطلقنا حملة الكروت والمنشورات لجمع الامضاءات لدعم الحملة – لقد تمكنا من جمع 15 ألف امضاء وأعطيناها لوزارة الداخلية. ولكنّ حتى الآن تأتى هذه الكروت الينا! أمنستى تميزت بخلايا النشطاء فى جميع انحاء بريطانيا فى المدارس، الجامعات والجاليات المحلية وجميعهم يتابع بنشاط تطورات هذه الحملة. بالتأكيد البعض قام بالتظاهر فى مناطقهم المحلية للفت الرأى العام واستعمال وسائل الاعلام ولكنّ العديد من النشطاء دخلوا فى مواجهة مباشرة حول الموضوع مع ممثلهم أو ممثلتهم البرلمانية. فى الوقت الحاضر، وخلف الكواليس، المنظمات التى تعمل مع بعضها، تقوم بعقد اجتماعات فاعلة مع موظفى الخدمة المدنية ويدفعون للأمام استراتجيات الضغط على الحكومة والتمثيل على مستوى سياسى رفيع. لقد نجحوا فى تأسيس بأن هناك رغبة من الحكومة السابقة فى معالجة المشكلة وقد آملنا المساعدة بترجيح كفة الداعمين بتنسيق الضغط الجماعى على ممثلى وممثلات البرلمان والذى تمّ فى يوم 4/11/2009.

كان هناك أكثر من 200 ناشط وناشطة وقد نجحوا فى الضغط فيما بينهم على 70 من ممثلى وممثلات البرلمان. الديمقراطيين

[Demonstration on 23 April 2008 – photo: Marie-Ann Ventoura]

الأحرار دعمونا بحوالى 100% وكذلك بالبيانات والتصريحات الصحفية. بالتأكيد لين فيزرستون الآن وزيرة الديمقراطيين الأحرار للمساواة، وصورتها فى موقعنا الالكترونى وهى ترفع تقريرنا لدعم حملتنا! وجدنا تضارب فى تجاوب المحافظين والعمال – البعض وافقنا تماما. ولكنّ، البعض الآخر على غير دراية بالمشكلة ووجدوا صعوبة فى تصديق أن هناك نساء لا يستطعنّ، بسبب قانون عدم التقديم للمساعدة من الصرف العام، الحصول على ملجأ لحمايتها من العنف المنزلى، بينما الآخرين تحججوا بأن مساعدة جميع النساء الهاربات من العنف باسكانهنّ فى ملجأ يكلف الكثير من المال.

بعد أسبوعان من الضغط الجماعى قامت الحكومة باعلان مشروع تجريبى محدود جدا لفترة 3 أشهر فقط من ديسمبر وحتى فبراير، يتمّ فيها الدفع مقدما للاقامة لمدة 40 يوم وفقط للنساء اللآئى هاجرنّ بطريقة شرعية لمرافقة أزواجهنّ وتعرضنّ للعنف ولكن لا يحق لهنّ طلب الدعم من الخزينة العامة. بالرغم من أن هذا بعيد عن أن يكون مقنع ولكنه خطوة كبيرة للأمام. اعلان هذا المشروع التجريبى فى نهاية نوفمبر ليبدأ العمل فيه فى ديسمبر لم يعطى وقت كافى لنشر الخبر، التدريب وتوزيع المعلومات عن بدء هذا وطريقة عمله. بالاضافة، الى أن قصر فترة ال 40 يوم محفوفة بالصعوبات، خاصة وأن هنالك عجز فى الدعم القانونى (Legal Aid) فيما يتعلّق بالهجرة والمسائل المدنية، وهذا يمثل حاجز كبير يواجه غالبية النساء ومقدمى الخدمات عندما يكونوا فى مرحلة تجهيز المعلومات لتقديم طلباتهنّ. زيادة على ذلك، الاحقية للمساعدة من المشروع التجريبى محدودة جدا مما جعل الكثير من النساء فى موقف حقيقة خطر لعدم توفر الحماية. ولكن، علينا ان نقتات مما يرمى الينا من فتات، وهو مثل شيء أحسن مما كان متوفرا من قبل. لقد قمنا جميعنا بالضغط على الحكومة لتمديد المشروع التجريبى المؤقت، ونتيجة لذلك مدد من نهاية فبراير الى نهاية مارس، ثم الى نهاية أغسطس والآن الى منتصف سبتمبر. فتات خبز لذيذ!

بينما نحن فى حالة كتابة هذا المقال سعدنا ان نعلم ان وزيرة الداخلية تيريزا ميي قد أعلنت فى مؤتمر WAFE بمدينة ووريك فى يوم 16/7/10 "أن هناك أشياء أهمّ من غيرها ولذلك ورغم الظروف الاقتصادية وسياسة القطوعات فأنها تنوى تمديد المشروع التجريبى حتى مارس 2011. وستقوم بالعمل لايجاد حل دائم فيما بعد". فرحنا جميعا لهذا الخبر السار. ولكن لازال أمامنا الكثير لنعمله. المشروع يقدّم خدمات لفئة صغيرة من النساء المتضررات من قانون عدم التقديم للمساعدة من الصرف العام فقط ولكننا سنعمل على اللاتضطر أى امرأة أخرى متأثرة بنفس القانون لتحمل العنف. المشروع التجريبى، بالرغم من انه قدّم خدمة كبيرة ولكنها مليئة بالأخطاء التى تحتاج العمل عليها، وكذلك الحل الدائم يحتاج للعمل عليه مع القطاع النسوى. ولكننا يجب ان نتعهد بالعمل سويا مع القطاع النسوى لكى نحقق التغيير المنشود. الحملات والمناشدات تحقق نتائج.

ماذا يحدث الآن؟ ما نحتاج هو حل دائم، قانونيا تنفيذه ممكن، ماليا مدعوم. يساعد جميع النساء المتضررات من قانون عدم طلب الاعانة من الخزينة العامة فى بريطانيا، وليس فقط للمتزوجات الهاربات من العنف. فقط هذا هو الحل الذى يضاهى المستوى المطلوب بواسطة الأمم المتحدة، والذى وعدت حكومات بريطانيا الاتيان به واتاحة الفرص المتساوية للأمن والعدالة لجميع النساء ضحايا العنف الأسرى. فى تقييمات منتصف الفترة منذ انشاء المشروع، أظهرت بأن الصرف المالى كان معقولا وفى حدود توفير الأساسيات، كما أن عددية النساء اللآئى استفدن منه كانت صغيرة. وهذا مفهوم، بحكم ان المشروع حديث ومؤقت، والعددية سترتفع عندما يصبح دائم، ولكن على أى حال الأرقام التقريبية ستكون كبيرة جدا يصعب حصرها. نحن أيضا سنحاول عمل مافى وسعنا لتقديم التحليل الاقتصادى وتفسير لماذا انه يوفر الصرف فى البداية لدعم هؤلاء النساء بشكل أفضل.

ولكننا سنستعمل فرص المناشدات المتاحة لنا - فالحكومة البريطانية يجب عليها كتابة تقرير للجنة الأمم المتحدة لمناهضة جميع أشكال التمييز ضد النساء وشرح ما قامت بتقديمه لهؤلاء النساء، المنظمات الغير حكومية يمكنها توفير الأدلة فى هذا الموضوع أيضا. فى الحقيقة، ونتيجة لعمل مجموعات نسوية عديدة فى خلال السنوات السابقة، أوصت لجنة الأمم المتحدة تحديدا من قبل النظر فى الآثار المترتبة على هذا القانون على النساء المعانيات من العنف. الديمقراطيين الأحرار أيدوا ما دعينا اليه فيما يتعلق بهذه الفئة من النساء، ولين فيزرستون هى وزيرة المساواة. تريزا ميى كتبت استراتيجية العنف ضد النساء والبنات لحزب المحافظين فى ديسمبر 2008. تحتاج الآن تنفيذها لتشمل جميع النساء المتعرضات للعنف فى بريطانيا.

لقد حققنا الكثير الآن - على أقل تقدير ساعدنا برفع درجة وعى الآخرين حول هذا الموضوع ويمكننا القول بأننا انتصرنا لصالح هذا الأمر وعلى الحكومة قبول بأنّ هناك حاجة واحتياج ورغبة لتوفير الحل الدائم لهذا الموضوع وهؤلاء النساء. هذا فى حد ذاته تغيير كبير فى المفاهيم نعتز به ومن خلال المطالبة والمناشدة، وتوحد الأصوات، والتفاعل النشط، مؤكد سننتصر..

]Mass Lobby of Parliament on November 4th 2009 – photo: Simone Novotny Couto Pereira]

imkaan

الملاذ الآمن

مراي لاراسي،

مديرة منظمة امكان

عندما أفكر فى تأثير سياسات الهجرة، فى البدء لابد من قبول وجود سيطرة على الحدود وأنّ الدول ستعمل على تطوير وسائل متخصصة لادارة المرور عبرها. همى الأول بالتالى سيصبح، لمن سمح له بالمرور (أم لا) ، وكيفية ان الوسائل يدعم او تفشل فى دعم الأشخاص أو المجموعات. اذا سلّمنا بأن عمل منظمة امكان (Imkaan) يركز على تجارب السود والآسيويين والأقليات واللاّجئيين من النساء الناجيات من العنف المبنى على الجندر وأطفالهنّ، أضع تركيزى على أسلوب بريطانيا فى أن يكون واضع فى اعتباره هذه الفئات.

فى اعتقادى، أنّ الطريقة البريطانية (UK context)، وسائل السيطرة على الحدود هى مشكلة وتنفذ بطرق آثارها مجحفة فى حق الأشخاص القادمين مما يسمى بالدول النامية. معظم هذه الدول لها ارث تأريخى مع الاستعمار البريطانى ولا تزال تدفع الثمن غاليا لتطور الامبريالية الأوروبية. مثل هذه الدول عامة سكانها مما يسهل تعريفهم ب (الآخرين) لاسباب العنصر، لون البشرة، اختلاف اللغة والطقوس الدينية، أى من الأشخاص الذين (يجب التعامل معهم بحرص شديد) تحوم حولهم الريبة.. المواضيع المتعلقة حول الاحباطات. فشل القطاع الاقتصادى والاجتماعى الكبير الذى يمكن أن تمر به أى من هذه الدول يخلق زعزعة فى داخل بريطانيا على أساس أننا "سنصطدم بالاجانب، الذين قدموا "لأخذ وظائفنا، وحقوقنا ومجتمعنا". النتيجة هى التهميش فى داخل نظام الهجرة. وهذا بدوره كان له تأثيرات محددة على النساء والأطفال المتعرضات أو اللاّئى تعرضنّ للعنف الأسرى.

نظام الهجرة الحالى يعترف بمشكلة العنف الأسرى ووفر بعض الحماية المحدودة لبعض النساء، أى النساء المتواجدات فى بريطانيا باقامة مشروطة ملحقة لوضع أزواجهنّ. هذا البند سمح لهذه الفئة من النساء التقديم للاقامة الدائمة على أساس العنف. الطلبات يجب أن تقابل المتطلبات المحددة المدعومة بالادلة والبراهين عمل تعرضنّ له من عنف. حاليا درجة العنف ونوع الادلة تحددها وزارة الداخلية.

حسب تجربتى، الترتيبات الحالية مليئة بالاخطاء، ففى الحالتين؛ فيما يتعلق بالمحدودية وتقديم الطلب. كما يبدو هنالك العديد من النساء لم يستطعنّ التقديم تحت طائلة قانون العنف الأسرى، مثال، النساء الآتيات للدراسة أوالمصنفات بأنهنّ استنفدن مدة اقامتهنّ. الفشل فى حماية هؤلاء النساء هو بالتأكيد مبنى فى داخل نظام الهجرة نفسه، مما يخلق بنية قانونية تميّز ضد بعض الناجيات من العنف الأسرى فقط لعوامل وضعهنّ الهجرى.

بالنسبة للنساء اللاّئى يحق لهنّ التقديم للاقامة تحت طائلة قانون العنف الأسرى، الاجراء بعيد عن أن يكون سهلا أو داعما. عمليا، لقد رأيت حالات من المفترض رفضها مباشرة بسبب انعدام الحقيقة فيها. بعض الأسباب لرفض الطلبات بواسطة موظفى هيئة الحدود البريطانية كما وردت فى خطاباتهم المرسلة لبعض النساء:

1- انعدام وجود أدلة للعنف الجسمانى بالرغم من ذكر أنك ضربتى.
2- لم تحوّل المرأة نفسها لمؤتمر المؤسسات المشترك لتقييم درجة الخطورة عليها (MARAC).
3- المعلومات الداعمة وفرت كشىء ثانوى أى المؤسسة التى كتبت خطاب الدعم لم تشهد أى عنف أسرى ولكنها اعتمدت على ما قالته المرأة نفسها.
4- لم تخبر الشرطة أو موظفى الصحة.
5- لم تذهب لمعاينة الطبيب أو رفضت الاستشارة الطبية.
6- البوليس لم يتعامل مع الحادثة كجريمة.
7- ليس هنالك أى حكم بالاغتصاب.
8- الزواج فشل والعلاقة انتهت لاسباب أخرى غير العنف الأسرى.
9- لم تكن متسقة فيما روت.
10-.لو أن هذه الحادثة البشعة قد حدثت فعلا لتذكرت كل تفاصيلها
11.عندما سنحت لها الفرصة لتغادر لم تفعل.
12.امرأة متعلمة مثلها كانت ستطلب المساعدة وتغادر الزواج
13.هذا ببساطة اختلاف أسرتين فيما يتعلق بالمال وبالتالى لن يكون بسبب أنها أستغلت بسبب المهر.

فى كل الحالات الفردية، استعجب لانعدام وعى بعض موظفى الهجرة بهيئة الحدود. عدد من الموظفين والموظفات واضح امتلاكهم لبعض المعلومات المتواضعة أو المغلوطة عن العنف الأسرى ويبدو أن هذا قد خلق مشاكل أخرى على عكس من لو أنهم تجاهلوها تماما. القرارات الضعيفة التى أتخذوها نتيجة لذلك مبررة على أساس ان ما ذكرته المرأة عن تجربتها غير حقيقى. عمليا، هذا يعنى ان المرأة، التى تعرضت للاستغلال، وذكرت بعض التفاصيل الخاصة عن تجربتها والتى بعضها مخيف للغاية، عليها اثبات حقيقة أنها ضحية فعلا للعنف الأسرى، بينما فى أغلب الأحوال كل هذه الاجراءات تعرضها للمعاناة النفسية مرة أخرى. من المفترض التنويه الى انه بينما يحدث هذا، هؤلاء النساء ليس لهنّ الحق فى طلب الدعم من الصرف العام، وبالتالى ستكون، فى معظم الحالات، مواجهات بالفقر. هؤلاء النساء اما ان يجبرنّ على الاعتماد على سند ومساعدة الأصدقاء، الأسرة، ... الخ، أو ان يلجأنّ لخدمات القطاع النسوى الطوعى.

كمقدمى خدمات للأقليات الاثنية المهاجرة معظم عضوية منظمة امكان (Imkaan) تعمل مع عدد غير محدود من النساء

الخاضعات للتحكّم الهجرى. فى بحث قامت به المنظمة حديثا، لاحظنا بأنّ 25% من النساء المتلقيات لخدماتنا لايحق لهنّ الدعم من الصرف العام. هذا له عقبات كبيرة على المنظمات فيما يتعلّق بمواردهم الذاتية واستمراريتهم، لأنّ هذا العمل يتم بدعم مالى قليل أو معدوم.

فى الرد على ما يقلقنا على الدوام، غالبيتها من القطاع النسوى الطوعى، عن انعدام المساعدة للنساء اللآئى لايحق لهنّ الدعم من الصرف العام، الحكومة السابقة انشأت مشروع سوجورنا. هذا المشروع مؤقت، سمح للنساء طلب المساعدة لفترة مؤقتة بينما يقدّمنّ طلبات للاقامة الدائمة.

فى منظمة امكان (Imkaan)، تعرّفنا على العديد من الخلل الواضح فى مشروع سوجورنا، ولكننا نؤمن بأنه خطوة فى الاتجاه الصحيح ويمثّل أرضية صلبة لاحتمال تطويره فى المدى البعيد، لتوفير الحل الثابت الدائم الذى يوفر الحماية بدلا من أن يعاقب. ولكن، عندنا الآن حكومة جديدة، وليس لدينا وسيلة لمعرفة ما اذا كانوا سيأخذون هذا الأمر للأمام. عدم الوضوح هذا زاد احساسى الشخصى بالقلق. أنا حقيقة قلقة جدا من أنّ الحكومة الجديدة اختارت تحجيم هجرة غير الأوروبيين. أنا أؤمن بأن موظفى هيئة الحدود سيكونوا تحت ضغوط أكثر وسيقوموا برفض طلبات النساء المقهورات واطفالهنّ. هذا الأمر مصدر قلق خاصة وانّ هنالك نساء لايستطعنّ مغادرة زواجهنّ للخوف الشديد ولجهلهنّ بوجود مساعدة لهنّ. وعندما تغادر المرأة، فى أغلب الأحوال لاتجد النصح الجيد ولا الدفاع الممتاز عن حالتها. الخطورة فى أن ترجع بعض النساء لعلاقاتهنّ الزوجية العنيفة، لخوفهنّ من الارجاع القسرى للبلدان التى أتينّ منها ومواجهة المزيد من المعاناة والفقر.

النساء اللآئى قابلت واللآئى صارت حياتهنّ معلّقة بينما تقرر هيئة الحدود مصيرهنّ، متباينات فى ردود أفعالهنّ لظروفهنّ كتباين هوياتهنّ. حياتهنّ ليست بُعد واحد، وفى اعتقادى من المهم عدم تشريحهنّ. النساء ستظل تضحك، كما أنها تبكى. بعض النساء تظل متفائلة وبعضهنّ فى حافة فقدان الأمل، بينما البعض الآخر يتقلّب بسهولة. حيثما تتواجد النساء فى هذا المدى المتقلّب، ألا يحق لهنّ الحماية المتساوية؟ أعتقد أننا كدولة نضيف لمعاناة النساء، ويجب ان لا نكون كذلك. ما أُفضّله هو أن يكون هنالك نظام شامل متكامل يوفر الحماية المتساوية لجميع الناجيات من العنف. ولكنّ فى الظرف الحالى سأقبل بتحسين أداء موظفى الهجرة.

بما أننى ابنة مهاجرين فخورة بذلك، أنا واعية بالفرص العديدة والتحديات التى جلبها المهاجرين معهم. هذه التحديات تتطلب وسائل متجزرة فى المساواة. لو استمرينا فى التردى لأقلّ من مستوياتنا يكون لدينا أمل ضئيل فى أن نكون حقيقة المجتمع الآمن، العادل والصبور. يجب أن نتذكر، حتى بعضنا الذى يتحدث للنساء المعانيات من العنف، بأننا لا نملك الحقيقة الكاملة. هنالك نساء لاصوت لهنّ، قصصهنّ لن نسمعها بسبب أنّ بلدنا ألزمهنّ الصمت وأجبرهنّ على الانزواء.

SPECIALIST TRAINING DVD

AVAILABLE TO BUY

Contents:

- **Forced Marriage**
- **Honour Killing**
- **Female Genital Mutilation**
- **Issue around domination and control**

Contact:

Sawsan Salim

KMEWO

Caxton House

129 St Johns Way

London N19 3RQ

T: 020 7263 1027

E: sawsansalim @yahoo.com

الفقر والعنف ضد النساء

كاثرين بريديك، رايتس أوف وويمنس

ماهو قانون عدم طلب الدعم من الصرف العام؟

قانون عدم طلب الدعم من الصرف العام هو واحد من قوانين الهجرة التى تحرم المهاجرة لبريطانيا بفيزا مؤقتة أو مشروطة، كمن سُمح لها بالدخول لمرافقة زوجها، للعمل أو للدراسة، من التقديم لطلب المساعدة المالية من الخزينة العامة، لاسباب ان السماح لها بالدخول كان بشروط معينة ولمدة محددة.

الفقرة 6 من قانون الهجرة دعم الصرف العام يشمل:

(ا) السكن التابع للسلطة المحلية (local authority) مباشرة أو غير مباشرة.

(ب) اعانات الاهتمام بشخص غير قادر أو معاق، attendance allowance, severe disablement allowance, carer's allowance and disability living allowance، منافع السكن وضريبة المجلس (Housing & Council Tax Benefits)، ودعم الدخل (Income Support)، اعانة الطفل، دعم ضريبة اعانة الطفل والعاملون، اعانة الباحثون عن عمل، دعم المعاش الحكومى.

ما عدا هذه الاعانات فهو ليس من الصرف العام. هذا يعنى ان المرأة التى لايحق لها طلب الاعانة من الصرف العام يمكنها ان تسعى لطلب الاستشارة القانونية والنصح مجانا، لأنّ الاستشارة القانونية تسمى (legal aid)، وهو ليس من ضمن الاشياء المذكورة أعلاه. لمزيد من المعلومات حول هذا الأمر يمكن زيارة:
www.communitylegaladvice.org.uk .

قوانين الهجرة لاتؤثر على الرعاية الاجتماعية (community care) و قانون ال welfare benefitsولكنها تحدد بوضوح من لا يحق له الاستقرار بصفة دائمة فى بريطانيا وتحت أى ظروف. هناك قوانين معينة موجودة لمنع النساء ذوات الوضع الهجرى الغير آمن من طلب الدعم من بعض ال welfare benefits وخدمات الرعاية الاجتماعية.

من هم الآخرين اللذين لا يحق لهم طلب المساعدة من welfare benefits والرعاية الاجتماعية؟

هنالك مجموعات أخرى من النساء اللآئى ربما يعانين بسبب وضعهنّ الهجرى. عمليا، هؤلاء النساء قد لا يكنّ ممن لايحق لهنّ "الدعم من الصرف العام" ولكن يُشار لهنّ فى بعض الأحيان بأنهنّ كذلك، وذلك بسبب المعوقات التى يواجهنها عندما يتقدمنّ لطلب المساعدة المالية.

النساء القادمات من دول الاقتصاد الأوروبية الأخرى أو أسرهنّ واللآئى لا يمكن ان يكنّ ممن لا يحق لهنّ دعم الصرف العام ولكن قد يواجهنّ صعوبات عند التقديم ل welfare benefits بسبب التقديم لاختبار السكن والاقامة (Habitual Residence Test). معظم المُعرّضات للمعاناة هنّ النساء القادمات من الدول التى نالت عضوية الوحدة الاقتصادية الأوروبية مؤخرا. والمجموعة الأخرى هنّ النساء اللآئى تقدّمنّ بطلبات الحماية (asylum) فى بريطانيا، ولكن طلباتهنّ رفضت ولا يستطعنّ الرجوع للبلدان التى أتينّ منها.

النساء القادمات من خارج دول الأقتصاد الأوروبية كزوجات مرافقات

قد تأتى النساء لبريطانيا من خارج دول الاقتصاد الأوروبية لأسباب عديدة، من ضمنها لمرافقة الزوج أو الصديق أو الشريك بعقد مدنى. يتم هذا فى هذه الحالات:

1- من تبنى احضارها لبريطانيا كان موجودا ويقيم بها أو أتى للاقامة
2- يبلغا من العمر 21 عاما أو أكثر فى نفس يوم دخولهما للبلاد
3- لابد ان يكونا قد تقابلا وعزما العيش معا بصفة دائمة
4- لابد ان يكونا قادرين على اعاشة واسكان انفسهما بدون اللجوء للصرف العام.

قانون العنف الأسرى

قانون العنف الأسرى يمكن ايجاده فى

الفقرا 289A-289Cمن قوانين الهجرة، وهو ينص على أنّ المرأة لو تعرّضت للعنف الأسرى يمكنها التقديم للاقامة الدائمة فى الحالات التالية:

1- أنها أتت لبريطانيا بفيزا لمرافقة زوجها
2- كانت فى علاقة زوجية مستقرة طوال العامين المشترطين عند دخولها.
3- يمكنها اثبات بأن العلاقة الزوجية فشلت تماما قبل انتهاء الفترة المشترطة بسبب العنف الأسرى لمزيد من المعلومات يرجى النظر الى:
www.ukba.homeoffice.gov.uk/while-in-uk/domesticviolence/.

للنساء المرافقات لأزواجهنّ أو ظللنّ متواجدات حتى بعد انتهاء مدة اقاماتهنّ وتعرّضنّ للعنف الأسرى يمكن ان يتقدّمن بطلب للاقامة الدائمة تحت طائلة قانون العنف الأسرى، وبينما يُنظر فى طلبهنّ لا يمكنهنّ طلب الدعم من الصرف العام وبعض خدمات الرعاية الاجتماعية. ولكن يمكنهنّ طلب مساعدة مشروع سوجورنا أو الاتصال بالسلطات المحلية ومساعدتهنّ تحت قانون المساعدة الوطنية 1948، واذا كان لديهنّ أطفال فيمكن مساعدتهنّ تحت المادة 17 من قانون الطفل 1989.

RIGHTS of WOMEN

مشروع سوجورنا

مشروع سوجورنا هو للنساء اللآئى لا يحق لهنّ الدعم من الصرف العام، اللآئى دخلن للبلاد بفيزا لمرافقة أزواجهنّ وليس لهنّ الحق القانونى فى التقديم لطلب الاقامة الدائمة تحت طائلة قانون العنف الأسرى. المشروع سيعمل حتى 31/3/2010، وبعدها سيستبدل بحل آخر دائم لموضوع "عدم الدعم من الصرف العام". للأستفسار ولمراجعة المشروع بنفسك أو نيابة عن شخص آخر يمكن الاتصال بعاملة المداومة على رقم الهاتف التالى: 02078404147،

أو ايميل:
sojourner@eaveshousing.org.uk

أو زيارة : www.eaveshousing.org.uk.

لمزيد من المعلومات:

Rights of Women

لمزيد من المعلومات عن خدمات النصح المجانية بواسطة منظمة رايتس أوف وومن يمكن زيارة موقعنا على الأنترنت:

www.righsofwomen.org.uk

للنصح عن قوانين الأسرة، العنف الأسرى وفشل العلاقات الزوجية، الرجاء الاتصال برقم تلفون 02072516577.

للنصح حول العنف الجنسي، قوانين الهجرة واللجوء، الرجاء

The NRPF Network

هذه شبكة تضم السلطات المحلية التى تنظر الي رد فعل موظفيها على الاشخاص الذين يحتاجون لرعاية وليس لهم الحق فى طلب الدعم من الصرف العام. قد قامت الشبكة بنشر تعليمات لعاملي الخدمة الاجتماعية حول هذا الأمر هنا:

www.islington.gov.uk/Health/servicesforadults/nrpf_network/policy_guidance.asp

Maternity Action

لديهم أوراق معلومات متفرقة عن امكانية تقديم الرعاية الطبية والخدمات الأخري للحوامل والأمهات، يمكن قراءتها هنا:

www.maternityaction.org.uk

One Stop Services

تدار بواسطة منظمات خيرية مستقلة عن مكتب الهجرة والحدود، لمساعدة طالبي اللجوء. لمعرفة أقرب مكتب خدمة لك الرجاء زيارة موقعهم الالكتروني:

www.ukba.homeoffice.gov.uk/asylum/helpandadvice/onestopservices/

The law as set out in this article is accurate to July 2010. Rights of Women cannot accept responsibility for any reliance placed on this article which is designed to give general advice only.

قسوة القانون الأوروبي

بقلم : عبدالوهاب همت
wahimmat@yahoo.com

كثيرة هي القوانين الجائرة والتعسفيه التي وضعها الاتحاد الاوروبي رغم ادعائه تسهيل أمر الاجراءات بين دول الاتحاد مثل حرية التنقل والتملك الخ...

وبما أن النقطة الجوهريه هي حق المواطن في العيش في أي بقعه من بقاع الاتحاد الاوربي كان لابد من الوضع في الاعتبار بأن الانسان الذي يعيش في هولندا مثلا لديه نفس حقوق الانسان الذي يعيش في بريطانيا مثلا بمجرد لحظة وصوله الى بريطانيا بغرض الاستقرار بعيدا عن تعقيد الاجراءات وابداء حسن النيه مثل ضرورة الزام الشخص القادم من اي من دول الاتحاد الاوروبي بالعمل لمدة تتراوح مابين الثلاثه الى ست أشهر وذلك بعد حصوله على الرقم الضريبي الخاص ببريطانيا , في وقت كان فيه من الميسور أخذ معلومات الشخص القادم من أي دوله اوروبيه والاتصال مباشرة بالدوله التي قدم منها وبعد التأكد من ذلك يعطى الرقم الضريبي كسبا للوقت وتسهيلا للاجراءات, ولكن الاجراءات الاداريه العقيمه تضطر لتعقيد الامور وتطويل الاجراءات.

ويمكن أورد بعض الامثله والتي من المستحيل على أصحابها مثلا ايجاد فرصة عمل مثلا حتى يبدون حسن النيه للاستقرار في بريطانيا, فاذا حضر شخص أعمى مثلا من اي من دول الاتحاد الاوروبي وقرر العيش في بريطانيا فهو مطالب بأن يخطو هذه الخطوات وهي مستحيله بالنسبة له كما نعلم ولن يستطيع ايجاد فرص للعمل في وقت قصير وبالتالي عليه ان يحمل نفقات اقامته ومعيشته وترحاله الى ان يدخل في منظومة سكان بريطانيا وهذا ربما اخذ كثيرا من وقته.

ولنقل حضرت امرأة ومعها طفل واحد لم يتجاوز عامه الثاني وربما انفصلت عن زوجها او ربما هربت منه لاسباب مختلفه حفاظا على حياتها في هذه الحاله فان تفكيرها سيكون مشتتا لحماية نفسها وطفلها اولا قبل التفكير في ايجاد فرصه للعمل وفي هذه الحاله فان الجهات الرسميه لن توفر لها المأوى او الاكل والشرب وكل الذي سيتم في حقها ان حارس (الجوب سنتر) سيطلب منها مغادرة المكان عند الخامسه مساء لانهم بصدد اغلاق مكاتب البلديه واذا تعاطف معها ربما دلها على على مكان اخر ربما وفروا لها فراشا للمبيت ولكن من المرجح أن يعتذروا لها بعدم توفر اماكن شاغرة وهذا مايحدث في غالب الاحيان. ولكم ان تتصوروا أم وطفل هائمون بلا اكل ولاشرب ولا مكان للمبيت في زمهرير الشتاء القارص في اشهر نوفمبر وديسمبر ويناير وفبراير أليس ذلك نوع من القتل البطيء؟

هل فيه أي نوع من الانسانيه؟

أليس هو قهر واذلال للانسان بمباركة القانون الاوروربي؟

لنقل ان هذه المرأة معها طفلها ارادات أن تجد لنفسها فرصة عمل مباشرة دونما الحاجه الى طرق أبواب الخدمة الاجتماعيه للحصول على اعانات الضمان الاجتماعي، كيف يمكن لها الحصول على فرص للعمل بالسرعه المطلوبه؟

واذا وجدت فرصة للعمل أين ستترك طفلها؟

واذا وجدت مكانا تترك فيه طفلها فهل تستطيع ان توفر له مبلغا لدفعه لدار الحضانه علما بأنها لن تجد فرصة للعمل يتجاوز فيها دخلها عن المائه وخمسون جنيها وهي ملزمة بدفه الايجار والاكل والمواصلات؟

هب أن هذه المرأة كانت لديها ثلاثه اطفال وهو أمر عادي وهي اسرة صغيرة في هذه الحاله ماذا ستفعل هذه المرأة؟ واذا كان من بين اطفالها من بلغ سن دخول المدرسه؟ ويمكن أن يكون من بينهم من هو من أصحاب الحالات الخاصه؟

والقانون يقول أنه ليس لديها أي حق في المخصصات العامه مالم تعمل لفترة تتراواح مابين الثلاث أشهر الى الست أشهر.

قصدت أن اضرب بعض الامثال حتى تكون اكثر وضوحا واوردت نماذج نساء بينما الحال يمكن أن ينطبق على رجل اراد الهروب من جحيم حياته مع زوجته مثلا أو أن زوجته قد توفيت فجأة وعليه في هذه الحاله أن يتدبر أمر طهي الطعام وربما لايجيده وعليه أن يتولى أمر نظافة اطفاله والباسهم بل وتسريح شعر بناته وهذا أمر في غاية الصعوبه للرجال كما نعلم وفوق هذا وذاك فهو مطالب بتوفير القوت والمأوى لهم.

والسؤال الذي يطرح نفسه أليس في مقدور أي دوله من دول الاتحاد الاوروبي الاتصال الهاتفي بالدوله الاخرى وبالتالي التأكد من صحة كل المعلومات التي يذكرها الشخص الذي غادرها وقرر العيش في دولة جديدة وتأكيد المعلومات يقتصر على التأكد من صحة الجواز والمعلومات التي فيه.

التأكد من أن الشخص المعني غادر المسكن الذي كان يقيم فيه ويمكن أن يحمل مكتوبا في يده حتى لايستحوذ على مسكنين في وقت واحد.

التأكد من السلطات الامنيه في أن الشخص المعني ليس هاربا من ملاحقه جنائيه وهذه كلها تتم باعطاء الاسم وتأريخ الميلاد ومن ثم ترد المعلومات في سهولة ويسر بعيدا عن البيروقراطيه وتعذيب البشر الامر في غاية السهوله واليسر فمتي سيتم التعامل به؟

"هل سيأتى اليوم الذى أكون فيه سعيدة؟"

ماري تروي قصتها

حياتى لم تكن بالسهلة، لقد كان والدي مدمنا للكحول، وأسرتى لم تحتفل بأي مناسبة سعيدة أو عيد. امتنع أقاربنا عن زيارتنا، بسبب حياتنا البائسة التى نخجل منها، وأصبحنا معزوليين.
كان عمرى 18 سنة عندما تزوجت. كنت قد قطعت عهدا على نفسى بأن أكون سعيدة، و أحاول بذل قصارى جهدى لانجاح زواجى، خاصة اذا رزقت بأطفال. بعد انقضاء العام الأول على زواجى، بدأ زوجى فى شرب الخمر بشراهة وصار عنيفا جدا معى. كنت قد رزقت طفلا جميلا، فخفت عليه من العنف، فأخذته ورجعت به الى منزل أسرتى. ولكنهم طلبوا منى العودة لزوجى خوفا من أن أجلب لهم العار.

عندما سافر زوجى للدراسة ببريطانيا التحقت به مع أطفالى الثلاثة. لقد نجحت فى استمرار زواجى، فقد دام حتى ذلك الوقت مدة أكثر من عشرين عاما. كثيرا ما تعتقد النساء المتعرضات للعنف بان المُعتدى يمكن ان يُغيّر تصرفاته، بالتأكيد يخدعنّ أنفسهنّ بمثل هذا القول. أمثال زوجى هؤلاء، هم الرجال الاستغلاليين الذين يعرفون كيف يخاطبون النساء ويسمعوهنّ حلو الحديث، ولكن نصيحتى للنساء هى "أحذرنّ فهم لن يغيروا سلوكهم بل يصيروا أسوأ، (والدي، أخوتى وزوجي السابق، كلهم يتشابهون) انهم يحطّمونك".
لقد كان زوجى السابق دائم الاساءة لكرامتى بخيانتى مع أخريات. لقد استغلانى جنسيا، عاطفيا وماليا. عندما كنت فى بلدي، تعرضت للعنف الجسماني من قبل أهل زوجي، فأخبرت البوليس، ولكنهم رفضوا مساعدتى، بحجة عدم التدخل فى المشاكل الأسرية. كنت قد توقعت نفس رد الفعل من البوليس البريطاني.

يُخبرني الآخرون هنا بأنّ أمر مساعدتي فى حلّ مشاكلى، سهل الحديث عنه، ولكنه صعب الحصول عليه فى واقع الأمر. كنت خائفة من طردنا من بريطانيا وارجاعنا قسرا لبلادى، فكنت دائمة التفكير في "من سيحمينا هناك؟"، ففضلّت الصمت وتحمّل أذى زوجى.
كان زوجى مسيطرا عليّ، ويحاول تقييد حركتى بكل الوسائل، فقد كان يشترط عليّ اصطحاب جميع أطفالى، حتى ولو أننى ذاهبة لشراء ما نحتاجه من أغراض يومية، وكان أيضا، يحد من حريتى بتحديد زمنا لعودتى، ويعاقبنى بضربي علي رأسي اذا تأخرت عن الموعد الذى أعطانى اياه، حتى يغمى عليّ. لم يسلم أطفالى من الضرب، اذا تدخلوا لنجدتى. كنت اتألم لسماع صوت بكاء أطفالى وصراخهم. فى يوم من الأيام، فكرت فى أمرنا كثيرا وخطرت لى فكرة طلب مساعدة أحد قبل ان يقتلنا هذا الرجل، فقمت بالاتصال بالشرطة. ولكن بسبب الرعب من زوجى ومما يمكن ان يحدث لنا لو ارجعنا قسرا لبلادى قررت عدم مقاضاته. لاحقا، حدث أمر آخر فى غاية الخطورة، فاضطررت لرواية قصة حياتى كلها للبوليس. الموظفة بقسم العنف الأسرى كانت ممتازة للغاية فتعاطفت معنا، وعاونتنى بالاتصال بمنظمة دعم الضحايا، حيث خصصت لنا مدافعة عنف أسرى مستقلة، ناقشت قضيتنا فى مؤتمر الهيئات المختلفة لتقييم الخطر، وظلت فى متابعة دائمة لنا حتى شعرنا بالأمان.

بعد أن شرح لى الشرطى أهمية تقديم طلب للحماية (لجوء) بسبب أننا سنتعرض للمقاضاة لو أُرجعنا قسرا لوطنى، فقمت بالتقديم لطلب الحماية تحت قانون حماية الاجئين. وكذلك عندما نصحتنى وزارة الداخلية بتقديم طلبين فى آن واحد، قمت بالتقديم لطلب الاقامة الدائمة تحت طائلة قانون العنف الأسرى. لم استطع جمع أدلة كافية لاعطاءها لمحكمة الطعن.
قام محامي الدفاع عنى بتقديم طلب جديد للحماية فى فبراير 2010 على ضوء تمكني من الحصول على معلومات وادلة جديد من بلدي لدعم قضيتي، ولكن وزارة الداخلية رفضت هذا الطلب أيضا بعد أسبوعين فقط، بحجة اننى مطلّقة ولا أعانى العنف حاليا، وانه بامكانى الرجوع لوطنى للعيش فى مدينة أخرى.

حديثا، تسلمت خطاب من وزارة الداخلية بانه ليس لدي الحق فى البقاء هنا ويجب علىّ المغادرة للبلد الذى أتيت منه. حاولت طلب تمديد لاقامة ابنى لحين الانتهاء من مرحلة تعليمه الثانوي. منذ عام وابنتى البالغة من العمر ثمانى سنوات، بدأت تتلقى جلسات العلاج النفسي، لمساعدتها التخلص من آثار صدمة ما شهدته من عنف واستغلال.
فى الوقت الراهن، أقوم بدراسة كورس فى الصحة العقلية، وأعمل مع جاليات الأقليات الاثنية المختلفة. لديّ معرفة بوسائل العلاج البديل، لمساعدة أطفالى ان يكونوا بصحة عقلية سليمة بقدرما أستطيع، ولكن ربي هو الوحيد العالم بما سيحدث لنا. فى بعض اللحظات أسأل الله عن ماهية رسالتى فى هذا الكون، وهل سيأتى اليوم الذى أكون فيه سعيدة؟ أحاول الصمود أمام القدر، بان أكون قوية لأجل أطفالى.

Marie's story

My father was an alcoholic and my life never been easy, we never celebrate any festivals. No family visited us because we were a living shame, so when I got married I promised to myself to always try to make it work especially if I got kids. I was married 18yrs old. After the first year of marriage my husband started drinking heavily and became very violent. I had already had a child. I left my husband with my child and went back to my family home. My family were ashamed and told me to return to my husband.

My husband moved to the UK and I joined him with my three children. We were married for more than twenty years. If women facing domestic violence think that perpetrator change, they are just kidding themselves. Men like that are manipulators and they will tell you what you want to hear but beware they never change they become worse. (My dad, my brothers, my ex-husband all the same). They will destroy you as a person.

My ex-husband always cheated on me. He abused me sexually, financially, and emotionally. When I was physically abused by my in-law family in my home country, I called the police but they said they did not interfere in a domestic matter. I thought Police here will have the same reaction. People here were always telling that to get help "was easier said than done" for someone in my position. I was terrified that we would be deported and then who would protect us. So I did nothing, I just endured the abuse.

I had to take the kids with me if I went out, that was his rule. He gave me a set time to do the shopping and if I was it would turn into a big argument including the beating. He used to punch me in the head and on those occasions I would just blackout. He would beat my kids if they stepped in. I could hear my children crying and shouting. One day, I had a vision and I realised that I needed help or he would kill us all. I called the Police but I was terrified we would be deported so I decided not to prosecute. Later, an even more serious matter happened and this time I explained my whole life to the Police. The Domestic Violence Officer was brilliant. She put me in touch with Victim Support and an IDVA-MARAC was assigned to work with us until we were safe.

The Police explain to me about the Asylum application because we face persecution at home. I wanted to apply for indefinite leave to remain on the basis of domestic violence but the Home Office replied that I do have a strong Asylum case so I do not need to make two applications. At that time my solicitor asked to review my case but the judge replied that there was no material error and anyway I did not manage to get enough evidence to bring to the court for my appeal. In February 2010, I got new evidence from home so my solicitor made a fresh claim which was rejected after two week. The Home Office said that I am a divorcee and I am no longer facing domestic violence and can relocate to another area in my country.

My son came in the UK when he was nearly ten but he been educated here all this time. Now I have got letter that I have no basis stay and need to go back home. We apply for an extension of time for him to finish his education. My daughter is eight, she has been on sleeping syrup for some time but has been working with a psychologist for a year now to help to overcome her trauma of the domestic violence. She has often said that

she is just fed up with life and wants to die. I am now studying mental health and work very closely with Black and Ethnic Minority communities. I have some knowledge of Aromatherapy holistic approach so that I can help my kids to stay well the best I can but only GOD knows what will happen to us. I ask God what is my purpose in this world, will there ever be happiness for me. I try to be strong for my kids.

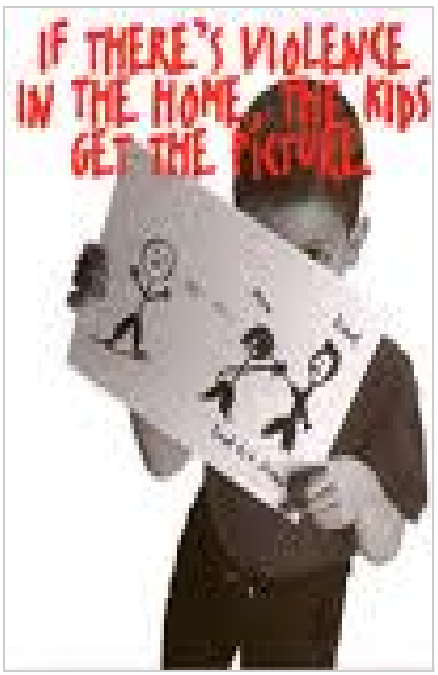

fare benefits. Women in this situation can access the Sojourner Project or contact their local authority for support under the **National Assistance Act 1948** and if they have children under section 17 of the **Children Act 1989**.

The Sojourner Project
The Sojourner Project is for women with no recourse to public funds, who entered the UK on a spousal or partner visa and are eligible to apply for Indefinite Leave to Remain under the domestic violence rule. The Project will run until **31st March 2011** when it should be replaced by a permanent solution to the 'no recourse' issue. For queries and to refer yourself or someone else contact the Sojourner Project Duty Worker on 020 7840 7147 or sojourner@eaveshousing.co.uk. For further information about the project visit www.eaves4women.co.uk/sojourner/sojourner.Php.

Refused asylum seekers: a humanitarian crisis in the UK
Asylum-seekers are given financial support while their claim for protection is being processed. If they are refused protection their support is withdrawn even if it is not possible for them to return to their country. Some refused asylum seekers may qualify for a form of support, many will not. The consequences of not being able to access financial support for many refused asylum seekers include homelessness, sexual exploitation, illegal working and internal trafficking.

The British Red Cross's report 'Not gone, but forgotten' found that:

> "Giving food to destitute asylum seekers here is not very different from handing out food from the back of lorries in the Sudan. The humanitarian need is the same."

Further information:

Rights of Women provides free legal advice to women and has a range of legal guides and publications which can be downloaded free of charge from our website www.rightsofwomen.org.uk. For advice on family law, domestic violence and relationship breakdown telephone 020 7251 6577 (lines open Tuesday to Thursday 2-4pm and 7-9pm, Friday 12-2pm). For advice about sexual violence, immigration or asylum law telephone 020 7251 8887 (lines open Monday 11am -1pm and Tuesday 10am -12noon). We regret that our advisors only speak English.

The **NRPF network** is a network of local authorities which looks at the response of local authorities to people with care needs who have no recourse to public funds. The Network has produced guidance for social workers on how to respond to people with no recourse. You can read this guidance here: www.islington.gov.uk/Health/servicesforadults/nrpf_network/policy_guidance.asp.

Maternity Action has a range of information sheets about accessing health care and other services for pregnant women and mothers; you can read it here www.maternityaction.org.uk.

One Stop Services are run by charities who assist asylum seekers and who are independent of the UK Border Agency. They do not make decisions about who is given protection in the UK but they can give you information and support. You can find your local One Stop Service by looking here www.ukba.homeoffice.gov.uk/asylum/helpandadvice/onestopservices/.

The law as set out in this article is accurate to July 2010.

Rights of Women cannot accept responsibility for any reliance placed on this article which is designed to give general advice only.

1- The Immigration Rules sets out who may enter and remain in the UK and under what conditions, including whether or not a person has recourse to public funds. You can read them on the UK BA website here www.ukba.homeoffice.gov.uk/policyandlaw/immigrationlaw/immigrationrules/

2- Statutory Instrument 2006 No. 1003, you can read it here www.opsi.gov.uk/si/si2006/20061003.htm

3- "Not gone but forgotten", British Red Cross, 2010 Page 6. The report can be downloaded from here www.redcross.org.uk/uploads/documents/Not-gone-but-forgotten-British-Red-Cross-destitution-report.pdf

4- Section 4 support, see **Seeking Refuge? A handbook for asylum-seeking women for more information**

main the relevant law is the Immigration Rules (and therefore the 'no recourse' rule will apply).
- If the woman is the family member of an EEA national then the relevant law is EEA law. EEA nationals and their family members cannot be 'no recourse' but they do face barriers accessing certain welfare benefits or community care services.

Often service providers do not understand who EEA nationals and their family members are and therefore wrongly deny women services. For example, an Iraqi woman married to a German man who is working in the UK comes under EEA law and not the Immigration Rules. She can work and can access welfare benefits.

EEA nationals and the Habitual Residence Test (HRT)

EEA nationals and their family members are eligible to apply for welfare benefits. However, in order to qualify for certain benefits such as income support and housing benefit, the applicant has to be habitually resident in the UK and must pass what is known as the Habitual Residence Test (the HRT). Not all benefits are subject to the HRT e.g. working tax credit or disability benefits (although other rules apply). One part of the HRT involves having the 'right to reside'.

If you are British or have Indefinite Leave to Remain you will have the right to reside. However, not all EEA nationals have the right to reside. Unless you are an EEA national with permanent residence in the UK, having the right to reside will usually depend on whether or not you are economically active; for example, as a worker or self employed person.

Accessing Community Care services: EEA nationals

Adults who are EEA nationals or who have been granted refugee status by other EEA countries are excluded from almost all community care services unless the provision is necessary to prevent a breach of the applicant's human rights or rights under EU law.

Where a woman has a dependant child, the child may be eligible for assistance under section 17 of the **Children Act 1989**. This can enable the local authority to provide housing and other support for the child and his or her carer. Local authorities have a power to pay for the return of the EEA national and her family to her country.

Women from outside of the EEA: spousal visas

Women may come to the UK from outside the EEA for many reasons, including to join their spouse, civil partner or partner.

You may come to the UK to join your spouse, civil partner or partner if:
- Your sponsor is present and settled in the UK or is being admitted on the same occasion for settlement**.**
- You are both aged 21 or over on the date you will arrive.
- You must have met and intend to live together permanently.
- You must be able to maintain and accommodate yourselves without additional recourse to public funds.

The normal application process for women coming to join their spouse, civil partner or partner is:
1- Apply for entry clearance in country of origin (pay fee).
2- Entry clearance (leave to enter) granted.
3- Arrive at UK port or airport, date of arrival stamped in your passport, this is the start of 2 year probationary period.
4- During the probationary period you improve your English or study the Life in the UK book and take the test.
5- Before the probationary period expires make an application for Indefinite Leave to Remain (form SET(M) with fee).
6- [Or, if you are unable to meet the Life in the UK or language requirements, apply for further leave to remain (form FLR(M) with fee. Once the required standard is reached you can then make your ILR application].
7- ILR granted.
8- If ILR is refused the applicant may appeal the decision to the First-tier Tribunal (Immigration and Asylum Chamber).

The domestic violence rule

The domestic violence rule can be found at paragraphs 289A-289C of the Immigration Rules. The domestic violence rule states that if you are experiencing domestic violence you can apply for ILR if:
1- You came to the UK on a spousal visa.
2- You were in a subsisting (continuing) relationship with your partner at the beginning of the 2 year probationary period; and
3- You are able to provide evidence to show that the relationship was caused to permanently break down **before the end of the 2 year period** because of domestic violence.

For further information see www.ukba.homeoffice.gov.uk/while-in-uk/domesticviolence/.

Financial support for women who are on, or who have overstayed, spousal visas

During the probationary period and while an application under the domestic violence rule is being processed, women who are on or who have overstayed spousal visas are prevented from accessing certain community care services and wel-

Destitution and Violence against Women

Catherine Briddick, Senior Legal Officer, Rights of Women

Catherine Briddick, Senior Legal Officer at Rights of Women has written this article to outline some of the laws and polices which prevent or restrict women with an insecure immigration status from accessing welfare benefits or certain community care services. If you are affected by any of the issues raised in this article, contact Rights of Women's advice line for free, confidential legal advice. The details of our advice lines and other organisations that may be able to assist you are given at the end of the article

What is 'no recourse' to public funds?
The 'no recourse to public funds' rule is one of the Immigration Rules. It is often a condition attached to certain types of leave (permission to enter or remain in the UK) such as leave as a spouse, student or worker. These groups of people are given permission to enter the UK for certain periods of time and for certain reasons, however, while they are in the UK they are forbidden from accessing public funds.

Under paragraph 6 of the Immigration Rules public funds are:

(a) housing from a local authority directly or indirectly;
(b) attendance allowance, severe disablement allowance, carer's allowance and disability living allowance, income support, council tax benefit and housing benefit child benefit, income based jobseeker's allowance, state pension credit; or child tax credit and working tax credit.

If it is not listed above it is not a public fund. This means that a woman with no recourse to public funds can access free legal advice and assistance, as public funding for legal matters, often referred to as legal aid, is not listed as a public fund in the Immigration Rules.

For further information about legal aid visit
www.communitylegaladvice.org.uk

The Immigration Rules do not affect either community care or welfare benefits law; they set out who and who cannot enter and remain in the UK and under what conditions. Specific legislation exists to prevent women with an insecure immigration status from accessing certain welfare benefits and community care services.

Who else has problems accessing welfare benefits or community care services?
There are other groups of women who may be destitute as a result of their immigration position. Women in this position may not technically be 'no recourse' but they are often referred to as such because of the barriers they face accessing financial and other support.

Women who are from other European Economic Area States or the family members of EEA nationals can never be 'no recourse'; however, such women may have problems accessing welfare benefits because of the application of the Habitual Residence Test (see further below). Most vulnerable are women who come from counties which have joined the EEA more recently. Another group of vulnerable women are women who make a claim for asylum in the UK whose claim is refused but who are unable to return home.

So what is the EEA?
The European Economic Area (EEA) is the EU (Austria, Belgium, Bulgaria, Cyprus, the Czech Republic, Denmark, Estonia, Finland, France, Greece, Germany, Hungary, the Irish Republic, Italy, Latvia, Lithuania, Luxembourg, Malta, the Netherlands, Poland, Portugal, Romania, Slovakia, Slovenia, Spain, Sweden and the UK) and three other states that while not being members of the EU, are treated in the same way. These states are Iceland, Norway and Liechtenstein. Switzerland is not a member of the EU or EEA but it is treated as if it were.

The law that incorporates European law on free movement, **The Immigration (European Economic Area) Regulations 2006** refers to all of these people as 'EEA nationals' and gives them the same rights as each other in the UK.

Rights and country of origin
The law that determines a woman's rights in the UK depends on where she is from and where her family is from. If she is from an EEA country then the relevant law is EEA law. If she is not from an EEA country then:

- If the woman's husband, civil partner or partner is British or has Indefinite Leave to Re-

she was being abused in relation to the dowry.

In every single case, I have been amazed at the lack of awareness of some UKBA staff. A number of officers appear to have acquired basic information (or misinformation) about domestic violence and this seems to have presented more problems than if they had been totally ignorant. The resulting poor decisions are justified on the basis that a woman's account of her experiences is false. In practice, this means that a woman, who has experienced abuse, and has then disclosed intimate and sometimes horrendous details of her experiences, has to fight for the right to be seen as a credible victim of domestic violence while very often being re-traumatised in the process. It should be noted that while this is taking place, women have no access to public funds and therefore will be, in many cases, facing destitution. Women are either forced to rely on the assistance of supportive friends, family etc and when such assistance is unavailable women are often dependent on voluntary sector women's services.

As BAMER services many of Imkaan's members work with a disproportionate number of women who are subject to immigration control. In a recent piece of Imkaan research, it was noted that over 25% of women receiving service had no recourse to public funds. This has major implications for those agencies in terms of their own resources and sustainability, as much of this work is delivered with little or no funding.

As a response to ongoing concerns, primarily from the women's voluntary sector, about the lack of support for women with no recourse to public funds, the previous government established the Sojourner Project. This is a pilot, which allows women to access funding for a limited period of time while they submit their applications for indefinite leave to remain.

At Imkaan, we have identified clear gaps in the Sojourner Project, but we believe that it is a step in the right direction and that it is a good foundation for the development of a more long-term, sustainable approach which protects rather than punishes. However, we have a new government, and we have no sense of whether they intend to take this work forward. This uncertainty has increased my own sense of anxiety. I am deeply concerned that the new government has chosen to place a cap on non-EU immigration. I believe that UKBA staff will be under even more pressure to turn away vulnerable women and children. This is especially worrying given that there are still women who are too frightened to leave because they do not know that help is out there. When women do leave, they are far too likely to be given poor advice and representation. The risk is that some women will go back to violent situations, rather than risk being sent 'home' or facing destitution.

The women I have met whose lives hang in the balance while UKBA decided their fate are as diverse in their responses to their circumstances as they are in their identities. Their lives are not one-dimensional and I believe it is important to not pathologies them. Women still laugh as well as cry. Some women remain positive and some women are on the verge of hopelessness, while some are simply exhausted. Wherever women are along this spectrum, do they not have the right to equal protection? I believe as a state we often compound women's vulnerability and it does not have to be this way. My preference would be for a complete system overhaul and for equal protection for all survivors of violence. However, at the moment I would settle for UKBA improving its practice.

As the proud daughter of immigrants, I am mindful of many of the opportunities and challenges brought about by immigration. These challenges require approaches that are rooted in equality. If we continue to fall below our own standards we have very little hope of being a truly 'safe, just and tolerant society'. We must remember that even those of us who speak to women still do not have the complete picture. There are women that have no voice and whose stories we will never hear because our country has rendered them silent and invisible

---

1- Using current definition of domestic violence which includes sexual violence, forced marriage, so called honour based violence etc.

2- Thiara, Ravi K & Roy, Sumanta Imkaan (March 2010) Vital Statistics: The Experiences of BAMER Women and Children Facing Violence and Abuse

A PLACE OF SAFETY?

imkaan

By Marai Larasi, Director

When I think about the impact of immigration policies, I have to first accept that border controls exist and that countries will inevitably develop mechanisms which are designed to manage access. My primary concern therefore becomes, who access is granted to (or not), and how the processes support or fail individuals or groups. Given that Imkaan's work focuses on the experiences of Black, Asian, Minority Ethnic and Refugee (BAMER) women survivors of gender violence, and their children, my scrutiny of the UK's approach is always rooted in that perspective.

I believe that, in a UK context, border control mechanisms are designed and applied in ways that disproportionately impact individuals from so-called developing countries. Many of those countries have a legacy of British colonisation and continue to pay a high price for the advancement of European imperialism. Such states are generally populated by people easily defined as 'other' on the basis of factors such race, colour of skin, language difference and religious practice i.e. people that should be viewed with suspicion. The issues around the large scale economic and social disadvantages that may be experienced within such countries create even more anxiety within the UK on the basis that we will be 'over-run with foreigners' who are coming to 'take our jobs, our rights and our society'. The result is a marginalisation within the immigration system. This in turn has very specific effects on women and children who are experiencing / have experienced domestic violence.

The current system **does** recognise domestic violence as a problem and it allows for some degree of protection for a limited but significant number of women i.e. women who are in the UK on the basis of a spousal visa. This concession allows women in this situation to apply for indefinite leave to remain in the country on the grounds of domestic violence. Applications must meet specific requirements and they must be supported by evidence of domestic violence. The current level and type definition of evidence is specified by the Home Office.

In my experience, the current arrangements are flawed both in terms of limitations and application. As it stands, there are a number of women who are unable to use the domestic violence concession e.g. women who are on student visas, or women who are classified as over-stayers. The failure to protect such women is therefore built into the system, creating a legal structure which discriminates against some survivors of domestic violence purely on the basis of their immigration status.

For the women that are eligible to make applications, the process can be far from simple or supportive. In practice, I have seen cases which should be straightforward being refused on the basis of lack of credibility. Some of the grounds for turning down applications being offered by UK Border Agency (UKBA) officers in Reasons for Refusal letters have been:

- No evidence of physical violence, despite claims of being beaten up.
- The woman had not referred *herself* to a MARAC.
- The supporting information was provided as second-hand i.e. the agency preparing the letter had not actually witnessed any domestic violence but had relied on what the women had told them.
- She did not tell the police or health professionals.
- She did not seek medical attention or she refused medical attention.
- The police could not treat the incident(s) as crime.
- There was no rape conviction.
- The marriage had ceased to subsist and the relationship breakdown was nothing to do with domestic violence.
- She was not consistent in her accounts.
- If such an appalling incident had really occurred she would have remembered all the details .
- When she had an opportunity to leave, she did not.
- A woman as well educated as this would have sought help and left the marriage.
- It is simply a dispute within two families about money and therefore it was unlikely that

[Mass Lobby of Parliament on November 4th 2009 – photo: Simone Novotny Couto Pereira]

The Liberal Democrats, gave us 100% support including press releases and statements. Indeed Lynn Featherstone now liberal democrat Minister for Equalities is on our website holding up our report in support! We had mixed responses from Conservative and Labour MP's – some agreed with us entirely. However, others were completely unaware of the problem and found it hard to believe that some women were unable, due to the no recourse rules, to access a domestic violence refuge, while others argued that providing refuge provision for all women trying to escape violence was too expensive.

Some 2 weeks after the mass lobby, the Government launched a very limited pilot scheme for 3 months from December to February enabling 40 days funding upfront for women with no recourse who were legally here in the UK as spouses and fleeing violence. This was far from satisfactory but nonetheless a huge step forward. Announcing this pilot at the end of November to start in December didn't allow much time to inform, train, and disseminate information on the pilot and its operation. Further, the short 40 days period is fraught with difficulties, particularly as there is a real shortage of legal aid available for immigration and civil matters and this presents a huge hurdle for women and their service providers preparing applications. What is more, eligibility for the pilot is extremely restricted leaving many equally vulnerable women without even this protection. However, we are forced to feast on what crumbs are thrown to us and this still remains better than what we have had before - we have therefore all lobbied for extensions to the pilot project and it has been extended from end February to end March, then to end August and now till Mid-September. Delectable crumbs!

As this article goes to print we are delighted to learn that Teresa May Home Secretary announced at the WAFE conference in Warwick on 16 July that "Some things are too important" and that therefore despite this climate of cuts she intends to extend the pilot till March 2011 and to work on a permanent solution thereafter. We are all delighted with this news. However, we still have much work to do. The pilot only applies to some of the women affected by no recourse whereas we want to ensure that no woman is trapped in violence by the no recourse rule. The pilot, while being a great help, still has many flaws that need to be worked on and the permanent solution needs to be worked on in conjunction with the women's sector. But we should take heart - the women's sector working together we can bring about change - campaigning works!

But what happens now? What we really need is for a permanent, legally enforceable, resourced solution to the no recourse rule for all women – not only spouses fleeing violence. Only this will reach the UN standard by which UK have promised to provide equal access to safety and justice for all women in the jurisdiction fleeing violence. The pilot project interim evaluations show that the costs are minimal and the numbers are small – of course they may grow a little once there is a proper permanent scheme but by no means have estimate figures been vastly off the mark. We also would do well to provide an economic case for why it may be more cost-effective to support these cases properly in the first place.

But also we can use campaigning opportunities – the UK has to report back on how it is addressing the problems of no recourse in its report to CEDAW. NGOs can provide evidence on these issues too. In fact, as a result of the work of many women's groups over the years, CEDAW recommendations already specifically require the UK to address the impact of the no recourse rule on women experiencing violence. The Liberal Democrats have publicly supported our calls on no recourse and Lynne Featherstone is the Minister for Equalities. Theresa May produced a violence against women and girls strategy for the Conservatives in December 2008 – she needs to deliver on that for all women fleeing violence in the UK. We have already achieved a lot – not least we have helped to make people aware of this issue and may be we can even say that we've won the case that the government accepts the need and wants to provide a solution for these cases. That in itself is a huge change in attitude we can be proud of and through campaigning, united voices and activism, we will succeed.

[photo: Marie-Ann Ventoura]

Campaigning Against the No Recourse to Public Funds Rule

By Heather Harvey

What is the no recourse rule and why is it a problem?
The No Recourse to Public Funds Rule is an immigration rule whereby if you are in the UK on a temporary or conditional visa such as a spouse, a work permit or a student visa, or you are here illegally, then you have "no recourse to public funds". Public funds include housing benefit and income support. This becomes a problem when a woman experiencing domestic violence, wishes to flee to a refuge because she is likely to be turned away. This is not the fault of the refuge – this is because refuges operate on the principle that the cost of a woman's stay at a refuge is covered by housing benefit and income support.

As a campaigner in a large organisation like Amnesty international UK, I am removed from the day-to-day, frontline trauma of trying to find support for a woman fleeing violence but trapped by the No Recourse to Public Funds Rule. Nevertheless, no recourse cases are some of the most distressing, disturbing and infuriating of cases of violence against women. The injustice and the unnecessary cruelty of the Government's attitude toward women with no recourse astounds and enrages me. I was therefore delighted when I started working at Amnesty to find that one key campaign objectives is to obtain an exemption to the no recourse rule for women fleeing violence. I was also honoured to be working with women's groups who have been working at the frontline on this issue and campaigning against this rule for years and years.

[Demonstration on 23 April 2008 – photo: Marie-Ann Ventoura]

Our starting point was the need to have an "evidence based approach" and working with Southall Black Sisters we produced some primary research resulting in a report, "No Recourse No Safety: the Government's failure to protect women from violence". A key finding of the report was that the application of this rule was resulting in the UK failing to fulfil its obligations under the UN Convention on the Elimination of Discrimination Against Women (CEDAW). This was already common knowledge but Amnesty being a human rights organisation and formally issuing a statement and report to say this, I hope was helpful. The report was launched on a very rainy St George's day at Parliament in April 2008. The Women's Resource Centre and Southall Black Sisters and lots of no recourse activists managed to organise women from all over the country to come and demonstrate outside Parliament in the pouring rain and then to come in and attend a meeting with officials and parliamentarians

We also launched postcards and leaflets to collect signatures in our support – we gathered around 15,000 signatures and delivered them to the home office. But even now they are still coming in! Amnesty is blessed with activist structures all around the UK in schools, universities and local communities and they are all proactively engaged with this campaign. Indeed some replicated the demonstration at local level obtaining media coverage and many activists directly confronted their MP with the issue. In the meantime, behind the scenes, partner organisations were very effectively establishing meetings with civil servants and taking forward the lobbying and advocacy strategy at a more political level. They had managed to establish that there was some willingness from the then government to try to address the problem and so we hoped to help tip the balance in favour by organising a mass lobby of parliament which took place on November 4th 2009.

We had over 200 activists who saw about 70 MPs between them.

income support and other state benefits. Most refuges are charitable organisations and are already operating with very limited resources. They rely on rental income through housing benefit to sustain themselves and so, many are often forced to turn women with no recourse to public funds away. It is wrong that already stretched refuges and service providers are being placed in a compromising position, and are forced to subvert the very principles on which they were based in order to uphold the British Immigration system.

For many women, their insecure immigration status renders them extremely vulnerable and compounds the severity and type of violence they experience. Abusive partners are able to exploit their position by subjecting women to often extreme forms of violence, imprisonment and domestic servitude, usually with impunity. Many abusers know, that as a result of the no recourse to public funds requirement, these women cannot report them to the authorities for fear of being sent back to their countries of origin, where, as a divorced or separated women, they are likely to face persecution from the state and society.

For almost 20 years, Southall Black Sisters (SBS) has been at the fore front of the campaign to abolish the no recourse to public funds requirement for women who are victims of gender based violence. We initially raised this issue to the Home Affairs Select Committee in 1992, when we also raised the problem of women trapped in violent marriages as a result of the one year probationary period which applied to overseas spouses married to British nationals or those with settlement rights. If they left their partners before obtaining indefinite leave to remain (ILR) at the end of the probationary period, they were liable for deportation. We argued that the 'one year rule' should also be abolished, to prevent a stark choice: domestic violence or deportation?

In 1999, we successfully obtained a concession for women subject to the one year rule and experiencing domestic violence to remain in the country. This was incorporated in the immigration rules in 2002. However, in 2003, the one year probationary period was extended to two years, thus extending the period preventing women from leaving violent relationships for fear of destitution. We continued to campaign on the issue of no recourse. In 2004, we attempted to introduce an amendment to the Domestic Violence, Crime and Victims Bill to exempt women experiencing domestic violence from the no recourse requirement. Although it had cross party support, the Government refused to back it on the grounds that it would undermine the 'integrity of the benefits and immigration rules'. However, under pressure to protect victims of domestic violence, they gave short term funding for the Women's Aid 'last resort fund', which was used up rapidly by women desperate for financial support.

In 2007, SBS set up the 'Campaign to Abolish No Recourse to Public Funds' coalition, which has about 30 leading human rights and women's organisations, including Amnesty International UK, Women's Recourse Centre, Women's Aid (England), Scottish Women's Aid, Welsh Women's Aid, Refuge and Imkaan. As the campaign has extended its demands to exempt all victims of gender based violence from the no recourse requirement, including trafficked women and overseas domestic workers, the campaign also has the support of the Poppy Project and Kalayaan. Activities included a mass lobby of Parliament, lobbying MPs, Ministers and officials, letter writing campaigns and publicising the issue in the media and other forums.

In December 2009, the Home Office eventually set up a three-month pilot project to pay for housing and subsistence costs for victims of domestic violence for up to 40 days while women make an application for ILR under the domestic violence rule. Prior to this, we resisted other Home Office proposals to backdate limited payments on the grounds that women need money upfront in order to escape abuse.

Although the pilot project, known as the Sojourner Project, based in Eaves Housing for Women, has flaws because it does not provide funding for the period before or after the 40 days, and does not cover all victims of abuse, it nevertheless represents a major victory for the campaign. The project has been extended three times, and we will be monitoring and evaluating it to ensure that it can continue as a permanent scheme subject to improvements.

In the meantime, we continue to lobby for legal reform to ensure all women subjected to gender based violence are exempt from the no recourse requirement. On 16 July 2010, the Home Secretary, Teresa May, under the new coalition government, announced that the Home Office will extend the pilot to March 2011. She also made a commitment to developing a permanent solution to the problem of no recourse. This is indeed a major victory for the campaign!

Salma Iqbal & Hannana Siddiqui
Southall Black Sisters

me with him. Instead, he had bought me a ticket to go and visit my family. When I returned to the UK after the holiday, I was held by immigration officials because my husband had curtailed my spousal visa while I was away.

Why did he do this?

I believe that he did this because I would not comply with his insatiable and unconventional sexual demands. Without my consent he repeatedly anally raped me. I was not able to visit the doctor despite the injuries I sustained because I did not know where to go, I did not have a door key, I did not have any money and I did not speak English. I had no idea where to go for help. However, the day after I arrived in the UK, my husband did register me with a GP to get contraception.

You are now applying for indefinite leave to remain under the domestic violence rule. What are the obstacles to you returning to country of origin?

I come from a very conservative village and as a divorcee I will bring shame on my family. There is no way I could tell my family the sordid details of my marriage and in fact, would never blame me and would be even more ashamed. They will never believe my word especially as he seemed so reasonable when they met him before the marriage. If I return to my country I will be confined to one room in the house. My family will be too ashamed to allow me to be seen by members of my village because of the shame they think I have brought on the family.

What would your message to women who are thinking of marrying someone they have met on the internet?

My advice would be don't do it, especially not someone from overseas. There is very little opportunity to really get to know someone properly and men can exploit a woman dependency on him because of the immigration rule. For example, my husband told me many lies. He told me he was 42 and that he had never married. In actual fact he was 53 and had married twice before. He had married a British woman and had three children with her. When the marriage ended, he remarried an 18 woman from Iraq who with whom he had daughter. Shortly, after the child's birth he sent his new wife back to Iraq but kept the baby with him. His wife has not been seen since.

When I arrived in the UK I also discovered he was living with a 23 year old Iraqi woman who he had said was his niece, however, I later discovered that she was his daughter-in-law and that he had been living with her for 4 years. The woman had been married to his son. After two months the marriage broken down and she began living with my husband. My husband would spend many hours in her bedroom and I did ask what they were doing however he told me it was none of my business.

He also told me that he owned his own house, a restaurant and a mini-cab firm. However, the house was registered in his sister's name and that he had transferred ownership of the restaurant and minicab business to his daughter-in-law. Meeting people on the internet is very risky there is no way of knowing if they are honest or what sort of people they are.

What are your plans for the future?

If the Home Office decision is positive I hope to go to University to study Social Work.

No Recourse to Public Funds
A Stark Choice: Destitution or Further Violence?

Southall Black Sisters

Every year, hundreds of black and migrant women face domestic violence from their husbands, partners and families in the UK. For many, their insecure immigration status (i.e. they are not UK residents) and the no recourse to public funds requirement mean that these women are trapped in violent relationships and forced to choose between fleeing the abuse and facing destitution and deportation, or remaining within a violent relationship and ultimately risking their lives.

These immigration rules have had, and continue to have disastrous consequences for women with immigration problems who are also victims of gender based violence. Regardless of their immigration status, women fleeing violence and abuse need to know that when they leave an abusive relationship there is a safe place for them to go and that they will have the means to survive. Such women desperately need emergency accommodation, both practical and emotional support and protection. However, those subject to no recourse to public funds cannot access any form of emergency accommodation, including refuges, as they are not able to claim housing benefit,

spousal visa who would not want to take the risk of leaving the violent relationship she is in for fear of a negative outcome. She could not take the risk that the Home Office would not properly understand or appreciate the level of risk she faces if she was forced to return to her country of origin.

Jo: Any woman leaving a violent relationship has to take the risk that the dangers she will face when leaving the relationship might be as great as the risk of remaining in the relationship. Obviously, the dangers are on a much bigger scale for a woman who faces being deported to country where she might be killed but nevertheless every woman in a violent relationship has to weigh up the risks but once a woman is in the system she really does have a much better chance of being safe.

Al-Nisa: Do you think that women arriving in the UK on a spousal visa are generally aware of their rights?

Jo: Definitely not.

Al-Nisa: How do you think a woman becomes aware? For example, a woman from the Middle East arriving in the UK with very little English married to a man she doesn't know very well who she discovers is violent. How does she find a way to exit?

Surma: One client I was working with heard a stranger on the street speaking her language and she stopped him and told him what was happening to her. He took her to domestic violence organisation. Sometimes police are called by neighbours. Or if there are children involved then the teachers might be alerted that something is going on at home.

Jo: Sometimes midwives will pick up on injuries that don't look right. But the problem is that women on spousal visas are often very isolated, don't speak English.

Surma: Yes, language is the really big issue.

Al-Nisa: Do you think that women accessing support from the Sojourner Project are primarily concerned with regularising their immigration status or is their primary objective to escape domestic violence?

Jo: Escaping domestic violence. Most women don't even know they have to regularise their status.

Surma: A woman on a spousal visa in a happy marriage knows that after the probationary period her status will be regularised. Women coming to the Sojourner Project are escaping domestic violence.

Al-Nisa: If the Sojourner Project continues will you be able to help all women with no recourse to public funds that aren't currently able to access a place of safety?

Jo: Our statistics show that there are many women who are trapped in violence who the Sojourner Project isn't able to help. The future of the Sojourner Project and the shape that it takes will be very dependent on the decisions of the Home Office.

We are saying that the Project needs to widen its scope to include all women with no recourse to public funds who are try to escape violence and there needs to be more time to gather evidence and lodge an application.

Al-Nisa: Thank you and thank you so much for your time today.

Since this interview funding for the Sojourner Project pilot has been extended to March 2011.

Interview with Nada

by Jess Silverstone and Hanan Babikir.

Nada arrived in the UK on a spousal visa in February 2010

How was your childhood like?

I have 2 sisters and five brothers. I am the youngest of eight children. I had a very ordinary happy uneventful childhood.

Did you always want to live abroad?

No. I always thought I would remain in my country.

Tell us about you and your educational background?

To Baccalaureate secondary school level.

What were you doing before you came to the UK?

I was working in an import company as an Assistant Manager.

What brought you to the UK?

I came to the UK from my country on a spousal visa on 1 February 2010. I met my future husband on an internet dating website. He then travelled to my country to meet me and my family. His manner was polite and friendly and with my family's blessing I agreed to marry him. Within weeks we were married and everything went very well. After about one month my husband returned to the UK and I joined him a couple of months later.

Why did your marriage break down?

I believe that my husband's intentions were to marry someone from abroad who was cut off from her family, didn't not know the systems in the UK or the language - so that they would be isolated and he could do whatever he wanted and take advantage.

What happened after your marriage broke down?

Three months after my arrival in the UK my husband told me that he would be travelling to his country and that he would not be taking

rive with absolutely no evidence. Some women have been kept completely isolated from society; they don't speak English and have no knowledge of the system or of their rights. It is much more difficult to gather evidence for these women. Sometimes they will have seen a doctor or a midwife who has notice unusual bruising and they could write a report. We will write a report based from the position of domestic violence professionals and maybe be able to say that a woman has presented in a way that is very characteristic of a woman fleeing domestic violence. We do raise a cheer if a woman's husband has a previous conviction for domestic violence because then there is no question and the case goes straight through. Another excellent piece of evidence is if the perpetrator has previously signed an undertaking promising not to hit the woman again.

In any case, a woman will have 15 working days to find an immigration lawyer and to submit her evidence and then a further 20 working days while she waits for a decision.

Al-Nisa: What happens if the funding finishes and the case isn't resolved?

Jo: Then we have to go back to being creative about raising money. Women's Aid, in particular, have a very solid policy of not turning anyone away. We have always had to beg and borrow money for women in this situation otherwise they do quite literally remain trapped in violence.

Al-Nisa: It is absolutely extraordinary to hear that in 2010 you have to go around with a begging bowl to fund a woman's stay in a domestic violence refuge. It is shocking to hear that solid coherent statutory funding isn't available to help women fleeing domestic violence.

Jo: It is shocking. I think MP's do forget that women and children living with the terror of domestic violence are real people, not just numbers.

Al-Nisa: Are you able to provide women with counselling?

Jo: We are very service user lead. We appreciate that domestic violence is very traumatising and that it might take women a while before they are able to confront what happened and be able to talk about it. However, while women are on the Sojourner they really do need to focus on getting their applications in but we are able to offer counselling at the Scarlett Centre if a woman is ready.

Al-Nisa: Tell us about the typical experience of a woman who has a positive experience of the Sojourner Project and has been granted Indefinite Leave to Remain in the UK?

Jo: From the day that decision is made the woman can claim benefits and can access public housing. If the woman has children it is worth her while going to the local authority and presenting as homeless. If the woman still requires a refuge space we will find her a mainstream refuge. Single women without children will often have to find accommodation in the private rental market. The problem then is finding a deposit.

Al-Nisa: So when women exit the Sojourner Project there can be a bit of a support or funding vacuum.

Jo: Yes, but then women exiting the Sojourner Project are like all women leaving a domestic violence refuge. There is very little support or social housing.

Al-Nisa: That sounds desperate. Could you tell us what happens to a woman whose outcome hasn't been successful.

Jo: Most women will appeal but then again there is a funding gap. One of our women submitted an appeal in April and has been told the hearing will in August. This period of stay is not covered by the Sojourner Project. Other women might then go ahead and claim asylum because they are unable to return to their country of origin safely.

Al-Nisa: Yes, a woman who had not been granted Indefinite Leave to Remain recently contacted KMEWO for help with an asylum application. She was very grateful to the help afforded to her by the Sojourner Project but at the end of it she was left in a very vulnerable position. Hers is a classic tale of a vulnerable woman coerced into marriage overseas, shortly after arriving in the UK she discovered her spouse was a sexual sadist. She fled for her life, unfortunately, her application for Indefinite Leave to Remain under the domestic violence rule was rejected so she was forced to claim asylum. She comes from a very traditional family and her brother in particular has been very vocal about his disapproval of her leaving her marriage and the dishonour and shame she has brought on the family. Upon claiming asylum, however, she was threatened with dispersal to a city she had never heard of and where she has no support network so she accepted an offer of 'help' from a man she met at the post office who has accommodated her in a flat near his home – on what terms we do not know. But what is sure is that the woman in question felt she had no choice.

Surma: Women from the Middle Eastern or Asian women are often unable to return to their countries of origin because first of all they have dishonoured their families. For example, even if a Kurdish woman went back as a widow she will often be married straight away to save the family honour.

What I want to say is – the Sojourner Project is the unheard voice of women on spousal visas in the UK. Previously it was impossible to find any place of safety for women on a spousal visa.

Al-Nisa: Yes, the Sojourner Project has definitely filled a gap. Nevertheless, I can still think of at least one of KMEWO's clients on a

Sojourner Project Interview

with Jo Clarke, Sojourner Project Manager and Surma Hamid, Refuge Worker
by Jess Silverstone and Hanan Babikir

Al-Nisa: Jo, could you explain your background and how you became involved in the Sojourner Project?

Jo: I've worked in domestic violence services for 28 years. My first job after bring up my children was with Harlow Women's Aid in Essex and from there I went to Barking and Dagenham Women's Aid which was in the process of merging with Eaves. I remained there until the end of last year when I moved to take on the Sojourner Project pilot.

Al-Nisa: The pilot is due to end on the 31st August.

Jo: Yes, we are hoping that we will hear soon what the new government propose to do.

Al-Nisa: And presumably you are hoping that the funding will be extended?

Jo: Absolutely. The people and the agencies that have made use of it are desperate for it to continue.

Al-Nisa: You've been managing the Sojourner Project since November 2009. Has the Sojourner Project been successful?

Jo: It's been hugely successful. We had to start from a running position and from day one we have received a consistently high level of referrals. The project is UK wide. Of course there are pockets where the Sojourner Project isn't know about, for instance, yesterday I took a referral for the first time from the Isle of Wight. The community worker who referred the woman said he had helped another Thai woman on the Island and that he sensed there was a cluster of Thai women married to English men who may have been acquired through sex tourism and the internet.

Al-Nisa: What happened to women on a spousal visa experiencing domestic violence before the Sojourner Project?

Jo: In the last 5 to 10 years the problem of women trapped in violence by the no recourse to public funds rule has gotten much worse. About 20 years ago there were very few women in the UK on spousal visas. In those days Social Services were only too happy to support the women because it was just an isolated case now and then. We now have to approach Social Services almost weekly to try and get some support for women under Section 17 of the Children Act.

Section 17 states that Social Services have a duty of care to all children under 18 regardless of the status of their parents. However under Section 17 Social Services only have a duty of care to the child and can simply take the child into care, leaving the woman in the abusive relationship. This doesn't happen very often but when it does we are forced to argue under the Human Rights Act, for the woman's and the children's right to a family life.

Al-Nisa: So that's what was happening before the Sojourner Project.

Jo: Yes but it is still happening because of the limitations of the Sojourner Project we are only able to help women on a spousal visa. We aren't able to help women on student visa's, on work permits or visitors. Those women don't meet our very narrow criteria and remain trapped in violence.

Since the beginning of the Sojourner Project we have taken 530 referrals. 300 of those were from women who didn't meet the criteria. Basically, prior to the Sojourner we had to be as creative as possible finding funding for women with no recourse to public funds and that will continue because of the limitations of the Sojourner Project's including the limitations in terms of the time scale. Some women's cases are not done and dusted in 8 weeks which is the length of time the Sojourner Project is able to fund a woman's stay in a refuge. If the woman's case isn't sorted in 8 weeks we are rely on small pocket of money here and there to pay for the woman's accommodation and subsistence costs.

Al-Nisa: Could you tell us step-by-step what the process is for a woman who is eligible to be accepted onto the Sojourner Project?

Jo: A woman will be found a refuge space. She will then fill in a UK Borders Agency Referral Form which is sent to within 5 working days so that I can confirm her eligibility for the funding. The UK Borders Agency are very good and they tend to get back to us within a day or two with a yes or a no. The first 5 days is then added to a further 15 working days during which time the supporting refuge will undertake to find the woman an immigration lawyer and help her to gather evidence for an application for Indefinite Leave to Remain under the Domestic Violence Rule.

Some women arrive with evidence, police reports etc. Others, for example, those kept prisoner will ar-

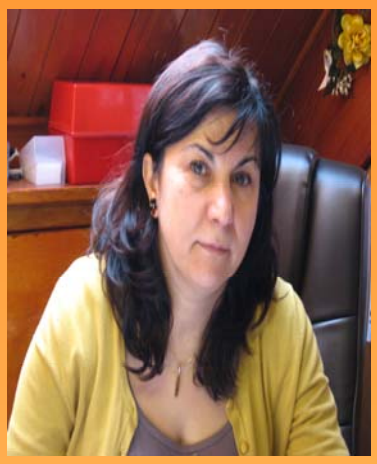

Introduction

Sawsan Salim
Director, Kurdish and Middle Eastern Women's Organisation

I am delighted to introduce this special 'no recourse to public funds' edition of the Al-Nisa magazine.

Every year an increasing number of women are persuaded to come to the UK with wild promises of happy marriages. In most cases the reality could not be more different. What awaits these women is domestic servitude, isolation and violence. Those brave enough to leave end up destitute, without recourse to public funds they are unable to access the safety of a domestic violence refuge.

As many of our clients are women trapped in violence who face destitution if they wish to escape because of uncompromising and inhumane immigration rules around access to public funds, we already knew that we wanted to contribute to the already well established 'no recourse to public funds' campaign. With the support of the Refugee Council this special 'no recourse to public funds' edition of the Al-Nisa magazine has been produced.

Thanks to the contribution of a range of women's rights activists this edition of Al-Nisa magazine gives a clear and concise picture of situation which confronts hundreds of women each year, who arrive in the UK on spousal visa's and are victims of domestic violence and are denied recourse to public funds which would enable them to escape an abusive relationship. This issue affects women from many countries, although it is particularly common among women who originate from Kurdistan, the Middle East, North Africa, Asia and other countries.

I would like to express my sincere thanks and appreciation to the following individuals and organisations for their contributions to this magazine. I would like to thank, Lynne Featherstone MP, Minister for Equalities. I would also like to thank, Jo Clarke, Sojourner Project Manager and Surma Hamid, Refuge Worker; Heather Harvey, Stop Violence against Women, Campaign Manager at Amnesty International; Hannana Siddiqui, Policy, Research and Fundraising Manager and Salma Iqbal, Domestic Violence and Immigration Advocate, both at Southall Black Sisters. Also thanks to Catherine Briddick, Senior Legal Officer at Rights of Women; Marai Larasi, Director of IMKAAN and special thanks to the Marie and Nada who were brave enough to tell their stories.

I would also like to thank staff at KMEWO, particularly Jess Silverstone, Development Worker and Hanan Babikir, Advice & Outreach Worker.

Foreword

Lynne Featherstone, Minister for Equalities

Imagine living in constant fear for your safety and under threat from your partner.

Now imagine also having the added hardship of being alone in a foreign country where you have no support available to you.

That is the terrifying reality for hundreds of victims of domestic violence who have entered the UK as a spouse, civil partner, or same sex partner of someone who has UK residency.

Rightly in my belief, the UK policy is that people without a permanent right to remain in the UK should not have the same access to benefits as British citizens or those with permanent residency or indefinite leave to remain.

However, the government is also aware of the difficulties this can cause some victims of domestic violence.

Since November 2009 The Sojourner Project, a Home Office pilot has been helping victims of domestic violence who have no access to public funds. On July 16, the Home Secretary announced an extension to the pilot until the end of March 2011.

In the eight months since it started 251 women have been given a place to stay and support under the scheme - 125 of those women have children.

This proves just what a difference the scheme is making and why the Home Office has allocated more than £1.5m of funding since its initiation.

The pilot works by supporting the women by providing them a place to stay for a month and help with living costs.

Women can then receive more funding for another 20 days if they apply to UKBA for Indefinite Leave to Remain under the Domestic Violence Rule.

The pilot also gives money for essential living costs to organisations that are supporting victims of domestic violence and their children.

Funding is provided by Eaves Housing for Women, an organisation that has been providing direct services to female victims of domestic violence since 2001.

Home Office data shows that on average, just under 1,500 people apply for indefinite leave to remain under the Domestic Violence Rule every year. Of those around 1 in 3 people say they are destitute. This indicates that a rough figure of 500 victims per year who apply for indefinite leave to remain under the domestic violence rule, may be eligible for support under the pilot criteria.

This shows just how many people need the kind of support this pilot is offering.

The Sojourner Project is a great success story but we are not resting on our laurels.
The challenge now is to find a permanent solution to this problem so that no women, men or children have to be trapped in violent, abusive relationships.

Al-Nisa 15

September 2010

Contents:

Foreword
Lynne Featherstone MP, Minister for Equalities

Introduction
Sawsan Salim, Director, KMEWO

Sojourner Project Interview 2
Eaves Housing

Interview with Nada 4
Case study

A Stark Choice: Destitution or Further Violence 5
Southall Black Sisters

Campaigning Against the No Recourse to Public Funds Rule 7
Amnesty International UK

A Place of Safety 9
IMKAAN

Destitution and Violence against Women 11
Rights of Women

Marie's story 14
Case study

Editors:
Hanan Babikir &
Jess Silverstone

Translation by:
Hanan Babikir

Designer:
Xasraw Saya

Address:
KMEWO
Kurdish & Middle Eastern Women's Organisation
Caxton House
129 St John's Way
London N19 3RQ

T: 0044 207 263 1027
M: 07748851125.

Email:
wavio-lence@ukonline.co.uk

Website:
www.kmewo.org

LOTTERY FUNDED

BIG LOTTERY FUND

The Nationwide Foundation
Supporting communities nationwide

cpf CITY PAROCHIAL FOUNDATION

Special 'No Recourse to Public Funds' Edition

Al-Nisa 15

Issued by Kurdish and Middle Eastern Women's Organisation September 2010

The Challenge is Now to Find a Permanent Solution
Lynne Featherstone MP
Minister for Equalities

Introduction
Sawsan Salim, Director
Kurdish and Middle Eastern Women's Organisation

Sojourner Project Interview
Jo Clarke & Surma Harmid
Eaves Housing

Interview with Nada

A Stark Choice: Destitution or Further Violence
Hannana Siddiqui & Salma Iqbal
Southall Black Sisters

Campaigning Against the No Recourse to Public Funds Rule
Heather Harvey
Amnesty International UK

A Place of Safety
Marasi Larasi
IMKAAN

Destitution and Violence against Women
Catherine Briddick
Rights of Women

Marie's story